الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم.

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم مالية ومحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : علوم مالية ومحاسبة التخصص : تدقيق ومراقبة التسيير

# حساب المردودية المالية للمؤسسة وفق المعايير الدولية
# دراسة حالة مؤسسة رام سكر ـ مستغانم ـ

**إعداد الطالبة:** **تحت اشراف الأستاذ**

زاوي ذهبية بوشيخي بوحوص

| الصفة | الاسم واللقب | الرتبة | عن الجامعة |
|---|---|---|---|
| رئيسا | سليمان سفيان | أستاذ محاضر | عبد الحميد ابن باديس |
| مقررا | بوشيخي بوحوص | أستاذ محاضر | عبد الحميد ابن باديس |
| مناقشا | براهيمي عمر | أستاذ محاضر | عبد الحميد ابن باديس |

السنة الجامعية: 2017 / 2018.

**إهداء**

"ولئن شكرتم لأزيدنكم "

الحمد لله الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم ووفقنا في هذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا.

أما بعد :

ـ أهدي ثمرة عملي هذا إلى الشمعة التي أنارت دربي وفتحت لي أبواب العلم والمعرفة إلى أعز انسان في الوجود "أمي الحبيبة" أطل الله في عمرها.

إلى من سعى جاهدا في رعايتي وتربيتي وتعليمي وتوحيهي

إلى من كان رمز القوة والنقاء إلى من كان قدوتي في التربية

والإخلاص إلى "أبي العزيز" أطال الله في عمره.

وحفظه لي .

إلى من شاركوني تفاصيل الحياة وأمضيت معهم أسعد الأوقات إلى دفء البيت وسعادته

إلى إخوتي الأعزاء خاصة : "لويزة" يمينة ، محمد ، فتحي ، أحمد .

إلى أعز صديقاتي : حياة ، فضيلة ، خيرة ، رقية ، يمينة.

إلى من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي .

إلى جميع طلبة قسم السنة الثانية ماستر تدقيق ومراقبة التسيير دفعة 2018 . 2019.

ذهبية .

**شكر وتقدير:**

أتقدم بالشكر الجزيل إلى صاحب الفضل الأول والأخير إلى الصراط المستقيم إلى الذي له العزة والجبروت وبيده الملك والملكوت، وله الأسماء الحسنى

إلى الله عز وجل على توفيقه لي في اتمام هذه المذكرة.

راجيا منه أن يكون علما نافعا لكل من سعى وراء طلب العلم.

. كما أتوجه بجزيل شكري الحامل لكل معاني الامتنان والعرفان بالجميل

إلى الأستاذ المشرف "بوشيخي بوحوص " لقبوله الاشراف على هذا العمل وحسن التوجيه والمتابعة.

ولا يفوتني أن اشكر موظفي مؤسسة تكرير السكر وأخص بالذكر

الأستاذ "فيصل" على مساعدته في انجاز الجانب التطبيقي للمذكرة

وعلى المعاملة الطيبة .

كما أتوجه بخالص تقديري وامتناني لأعز

صديقاتي على تشجيعهم وتعاونهم ولكل من ساعدني

عن قريب أو بعيد على انجاز واتمام هذا العمل.

# فهرس المحتويات

**الفهرس :**

الإهداء

الشكر

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

قائمة المختصرات

. المقدمة .....أ . ح

الفصل الأول : المردودية المالية

تمهيد .....7

. المبحث الأول : ماهية المردودية.....8

. المطلب الأول : مفهوم المردودية وأهميتها.....8

. المطلب الثاني : مكونات المردودية .....11

. المطلب الثالث : أنواع المردودية .....13

المبحث الثاني : دراسة المردودية المالية .....15

. المطلب الأول : مفهوم المردودية المالية .....15

. المطلب الثاني : مركبات المردودية المالية والعوامل المؤثرة فيها.....16

. المطلب الثالث : محددات المردودية المالية .....20

المبحث الثالث : حساب المردودية المالية وفق القوائم المالية .....23

. المطلب الأول : تحليل المردودية باستخدام مؤشرات النشاط .....23

. المطلب الثاني : تحليل المردودية باستخدام مؤشرات النتيجة .....25

المطلب الثالث : تحليل المردودية باستخدام مؤشراتها النسبية .....30

خلاصة الفصل .....39

الفصل الثاني : معايير المحاسبة الدولية

. تمهيد.....40

المبحث الأول : ماهية معايير المحاسبة الدولية .....41

. المطلب الأول : نشأة وتطور معايير المحاسبة الدولية .....41

. المطلب الثاني : مفهوم المعايير المحاسبة الدولية .....42

. المطلب الثالث : أهمية ودوافع اصدار معايير المحاسبة الدولية .....43

المبحث الثاني : المنظمات التي استهدفت وضع وتحسين معايير المحاسبة الدولية .....45

. المطلب الأول : لجنة معايير المحاسبة ومجلسها IASC + AISB .....45

. المطلب الثاني : الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC .....49

. المطلب الثالث : لجنة معايير التدقيق الدولية IAPC .....51

المبحث الثالث : معايير المحاسبة الدولية وتأثيراتها على المردودية المالية .....52

. المطلب الأول : معايير التثبيتات الملموسة وغير الملموسة "IAS16 " . "IAS38" .....52

. المطلب الثاني : المعيار "IAS36" الانخفاض في قيمة الأصول .....62

. المطلب الثالث : المعيار "IAS02" المخزون .....65

خلاصة الفصل .....70

الفصل الثالث : دراسة ميدانية لمؤسسة "رام سكر"

تمهيد .....71

المبحث الأول : تقييم المؤسسة RAM SUCRE .....72

. المطلب الأول : لمحة تاريخية للمؤسسة .....72

. المطلب الثاني : أهداف المؤسسة ونظام عملها .....74

. المطلب الثالث : البنية التنظيمية للمؤسسة .....75

المبحث الثاني : عرض الميزانية وحساب النتائج لمؤسسة RAM SUCRE .....77

المطلب الأول : عرض الميزانية المحاسبية لمؤسسة رام سكر .....77

. المطلب الثاني : عرض حساب النتائج لمؤسسة رام سكر .....80

المبحث الثالث : تقديم نتائج الدراسة .....81

. المطلب الأول : تحليل جدول حسابات النتائج .....81

. المطلب الثاني أثر معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية لمؤسسة رام سكر.....86

خلاصة الفصل .....87

الخاتمة .....88

قائمة المراجع

الملخص

الملاحق

# قائمة الأشكال

**قائمة الأشكال :**


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 1.1 | مركبات المردودية المالية . | 18 |
| 2.1 | تكوين نتيجة الاستغلال . | 27 |
| 3.1 | تكوين الفائض الاجمالي للاستغلال. | 27 |
| 4.1 | تكوين النتيجة الجارية قبل الضريبة. | 28 |
| 5.1 | النتيجة الصافية. | 29 |
| 6.1 | المردودية المالية . | 35 |
| 1.2 | مجال تطبيق المعيار "AS16" . | 53 |
| 2.2 | مكونات تكلفة المخزون. | 67 |
| 1.3 | الهيكل التنظيمي لمؤسسة رام سكر | 76 |
| 2.3 | هيكل تنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة | 77 |
| 3.3 | يبين نسبة ربحية المبيعات (الهوامش) لسنتي 2015 و 2016 . | 84 |
| 4.3 | يبين مردودية المؤسسة خلال الفترة 2015 و 2016. | 86 |

# قائمة الجداول

**قائمة الجداول**


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 1.1 | تقييم معدلات المردودية المالية | 16 |
| 2.1 | جدول حسابات النتائج | 20 |
| 1.3 | تقديم تعريف مختصر لمؤسسة رام سكر | 74 |
| 2.3 | الميزانية المحاسبية لجانب الأصول لسنتي 2015 و 2016 . | 78 |
| 3.3 | الميزانية المحاسبية لجانب الخصوم لسنتي 2015 و 2016 . | 79 |
| 4.3 | حساب النتائج لسنة 2015 و 2016 . | 80 |
| 5.3 | حساب النتائج حسب الطبيعة لسنتي 2015 و 2016. | 82 |
| 6.3 | حساب نسب ربحية المبيعات . | 83 |
| 7.3 | حساب المردودية لسنة 2015 و 2016. | 85 |

# قائمة المختصرات

**قائمة الاختصارات**

| | | |
|---|---|---|
| GAAP | Generally Accepted Accounting principles | المبادئ المحاسبية المتعارف عليها |
| IASC | Internationel Acconting Standars comie | لجنة معايير المحاسبة الدولية |
| AICPA | American Institute of certified puplic Accoun tants | المتعهـــد الأمريكـــي للمحاســـبين القانونيين |
| FASB | Financail Accounting Standars Bord | مجلس المعايير المحاسبية المالية |
| IASB | Internaticenat Accounting Standare Board | مجلس معايير المحاسبة الدولية |
| IAS | International Accounting Standars | المعايير المحاسبية الدولية |
| IFRS | Intzrnational Financial Rcporting Standars | معايير التقارير المالية الدولية |
| IFAC | International Federation of Accountants | الاتحاد الدولي للمحاسبين |

# مقدمة

**مقدمة :**

. أصبحت المردودية تشكل عنصرا هاما في التسيير العقلاني للمؤسسة العمومية في الجزائر بعد اعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الجزائرية، حيث دخلت الجزائر في الثمانينيات عهد الاصلاحات والتي تجسدت مع نهاية تلك العشرية في مفهوم استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية .

ولكن قبل الوصول إلى هذه المرحلة، عرفت المؤسسة الجزائرية تطورات وعمليات تصحيح فمن مؤسسات مسيرة ذاتيا إلى شركات وطنية تمثل أداة لتنفيذ القرارات المركزية ولخدمة السياسة الاقتصادية وتمارس نشاطات تحت الرقابة المباشرة للجهاز المركزي والوصاية وتسعى لتحقيق أهداف في إطار سياسة تخدم الصالح العام .

فرض على الجزائر أن تفكر بجدية في ضرورة الخضوع إلى قوانين السوق وآلياته في ظل التحدي وكذا المشاكل والمخاطر المالية المحدقة بالجانب المالي التي عانت منها المؤسسات الجزائرية فقد فرض عليها أن تبرهن أنها قادرة على المنافسة وعلى تبيان قدرتها على البقاء والاستمرارية ومن هنا كان تركيز إعادة الهيكلة على تحديد الأهداف بمنح الأولوية للدور الاقتصادي واعتماد المردودية كمؤشر أساسي يعبر على قدرة المؤسسة على التقدم والاستمرار فمن خلالها نستطيع أن نحدد نقاط القوة ونقاط الضعف كما تمكننا من تقييم الهيكل المالي للمؤسسة من جانب سيولتها.

ـ إن دراسة المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية هو عبارة عن عملية التنبؤ واكتشاف نقاط القوة والضعف في المؤسسة، وبالتالي تبيان ما إذا كانت تتمتع بصحة مالية جيدة أم أنها في طريق التدهور، وهل هذه المردودية التي تحققها المؤسسة دائمة ومستمرة تسمح لها بمواجهة الأخطار في المستقبل، وكذلك قدرتها على تحقيق مستويات عالية من المردودية يؤشر بإمكانيات النمو الداخلي في المؤسسة والذي يضمن لها امكانية الاستمرار وهو الهدف الأساسي لوجود أي مؤسسة اقتصادية، حيث يمكن تحليل المردودية المالية وحساب مؤشراتها النسبية وفق معايير محاسبية دولية تبنتها المؤسسات الاقتصادية.

حيث أن الانتقال إلى هذه المعايير ليس بالأمر البسيط وإنما هو تحول جذري وحقيقي في انتاج المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها وتشويه الكثير من الصعوبات والمشاكل وتتبعه العديد من الآثار الواضحة والمتنبئ بها من خلال محتوى المعايير ،مثل تغير شكل القوائم المالية وحجم المعلومات الواجب الافصاح عنها وكذلك آثار أخرى خفية وغير متوقعة ولعل أهمها الاثر المالي لهذا التحول على المؤسسة باعتبار هذه الأخيرة تسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق الربح وتعظيم ثروة المساهمين وقد يتجلى هذا الأثر من خلال مراقبة أهم عنصرين في حسابات المؤسسة وهما النتيجة والأموال الخاصة، واللذان يشكلان نسبة مالية هامة ألا وهي المردودية المالية كونها محظ أنظار الكثيرين، من مساهمين حاليين ومستثمرين محتملين وحتى البنوك والمؤسسات

المالية التي تسهر على حساب ومراقبة هذه النسب لأنها تمثل قوة في أداء المؤسسة وتزيد من قيمتها نتيجة على خلق الثروة وتراكمها .

وبناءا على ما سبق يتم طرح الإشكالية الرئيسية التالية :

ـ كيف يمكن حساب المردودية المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية وهل لهذه المعايير أثر على مردودية المؤسسة ؟ .

من خلال الاشكالية الرئيسية تبرز مجموعة من التساؤلات منها :

. ماذا نقصد بالمردودية المالية وما هي محدداتها وما مدى أهميتها في المؤسسة ؟

. ماذا نقصد بالمعايير المحاسبية الدولية وما هي مبررات وأهمية تبنيها كبديل للأنظمة المحاسبية المحلية ؟

ـ هل تتأثر المردودية المالية بتطبيق معايير المحاسبية الدولية وما هي المعايير التي يمكن أن تؤثر فيها وما هو حجم هذا الأثر ؟

**. فرضيات البحث :**

للإجابة على هذه الاسئلة يمكن اعتماد الفرضيات التالية :

. المردودية المالية عبارة عن المردود المالي الناتج عن استخدام معين حيث تتمثل محدداتها في النتيجة والأموال الخاصة وتتجلى أهميتها من خلال الهدف الأسمى للمؤسسات الاقتصادية ألا وهو تحقيق الربح وخلق الثروة.

. المعايير المحاسبية عبارة عن معايير وتفسيرات تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ،كما أنها قواعد يتم اعتمادها من طرف مؤسسات الأعمال عند اعداد القوائم المالية، حيث انها توجه الأنظمة المحلية نحو الممارسات والمبادئ على المستوى الدولي .

ـ الأثر المالي المحتمل للمعايير المحاسبية الدولية على حسابات المؤسسة وسببه التغيرات التي اتت بها هذه المعايير.

**أهمية الدراسة :**

1. دراسة وتحليل المردودية المالية ومؤشراتها النسبية من أجل اكتشاف نقاط القوة والضعف في المؤسسة .

2. تزايد أهمية المردودية المالية في المؤسسات الاقتصادية كونها الهدف الرئيسي لكل مؤسسة.

3ـ إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر ليس خيارا وإنما ملزم بقوة القانون ،ويشمل جميع المؤسسات الاقتصادية مهما كان حجمها أو شكلها القانوني ، وهذا ما يزيد من ضرورة معالجة هذا الموضوع من كل جوانبه.

4ـ كما تتجلى أهمية هذه الدراسة من كونها متزامنة مع بداية التطبيق الفعلي لمعايير المحاسبة الدولية وضرورة التقييد بها في عملية الانتقال والتطبيق الشامل والحقيقي لها بالإضافة إلى أهمية تحديد وتقييم الآثار الناجمة عن تبني هذه المعايير وخاصة المالية منها.

**أهداف الدارسة :**

1. تقديم نظرة عن المردودية المالية ومحدداتها وإبراز أهميتها بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية.

2. تقديم نظرة عن المعايير المحاسبية الدولية وشرح بعض المفاهيم المهمة المتعلقة بها وكذلك تسليط الضوء على الهيئات المنظمة لها وكيفية سير عملها .

3. محاولة استنتاج الأثر المالي المحتمل من تطبيق هذه المعايير على حسابات المؤسسة.

4. استعراض كيفية تطبيق معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي في مؤسسة اقتصادية جزائرية وبيان مختلف الآثار المالية الناتجة عن ذلك .

**أسباب اختيار الموضوع :**

. لقد تم اختيار الموضوع لعدة اعتبارات ذاتية وموضوعية أهمها :

. اعتبار الموضوع أحد أهم مواضيع الساعة .

. الرغبة الشخصية للتعرف أكثر على هذا الموضوع والتوافق مع التخصص الذي أدرسه وهو التدقيق ومراقبة التسيير.

. قلة الدراسات التي تناولت موضوع حساب المردودية المالية وفق المعايير الدولية وهذا سبب قوي لأن أقوم بهذه المساهمة المتواضعة لإضافة مرجع جديد للمكتبة نقدم من خلاله حزمة مساعدة للقراء والباحثين في هذا المجال.

. الرغبة في فهم معايير المحاسبة الدولية وكذا اجراءات ومتطلبات تطبيقها .

. **منهجية الموضوع :**

للإجابة على التساؤلات المطروحة واختيار صحة الفرضيات المتبناة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكن من وصف وتحليل الجوانب النظرية للموضوع، بالإضافة إلى منهج دراسة حالة الذي يمكننا من التعمق في الموضوع من خلال الزيارة الميدانية للمؤسسة محل الدراسة.

**الدراسات السابقة :**

. **مغريش هارون ، دور المراجعة في تحسين المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية.**

البحث عبارة عن مذكرة نيل شهادة الماستر في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة "محمد خيضر " بسكرة 2012 حيث تطرق الطالب إلى مفهوم المراجعة الداخلية وتطورها بالإضافة إلى كيفية تنفيذ عملية المراجعة وما مدى أهميتها والحاجة الملحة للمؤسسات الاقتصادية لتطبيقها، وتضمن البحث أيضا دراسة للمردودية المالية ووسائلها والعلاقة الموجودة بينها وبين المراجعة الداخلية وإبراز أهمية ودرجة الاستفادة منها في تحسين المردودية المالية للمؤسسة.

. **شملال نجاة ، التدقيق المحاسبي وأثره على مردودية المؤسسة**

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة مستغانم 2011 ، تطرقت الطالبة في هذه الدراسة إلى الاطار المفاهيمي للتدقيق المحاسبي وما مدى أهميته في المؤسسة وكذا الآثار الناجمة عنه على مردودية المؤسسة.

. **بكطاش فتيحة ، دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة (حالة الجزائر) .**

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بجامعة الجزائر 2011 ، تمثلت أهمية هذه الدراسة في الاتجاه المتزايد نحو الانسجام وتوافق التطبيقات المحاسبية على الصعيد الدولي، الأمر الذي يحتم على كل دولة راغبة بالاندماج في الاقتصاد العالمي كالجزائر الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية أو على الأقل تكييف أنظمتها المحاسبية لضمان الفهم والقراءة الموحدة لمستعملي القوائم المالية حيث توصلت إلى نتائج يمكن مضمونها في أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر يكون من خلال النظام المحاسبي المالي والذي يعمل على خدمة المستثمرين وإعطاء نظرة اقتصادية حقيقية عن الوضعية المالية للمؤسسة .

**بن بلقاسم سفيان ، النظام المحاسبي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية.**

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر سنة 2010 ، حيث تطرق الباحث إلى الأنظمة المحاسبية وأصولها الفكرية وكذا تأثيرات العولمة والأسواق المالية عليها بالإضافة إلى الاطار المفاهيمي للقوائم المالية حسب معايير المحاسبة الدولية وكذا واقع وآفاق اصلاح النظام المحاسبي في الجزائر وتضمن هذا البحث أيضا عرضا للمخطط الوطني بما في ذلك النقائص الموجودة فيه وكذلك النظام المحاسبي الماضي وإشكالات ورهانات تطبيقية لأول مرة .

**بوطغان حنان : تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية .**

. البحث عبارة عن مذكرة ماجيستر مقدمة بكلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية بجامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة حيث تطرقت الباحثة إلى أساسيات التحليل المالي بالإضافة إلى المفاهيم المحاسبية والمالية المرتبطة بها، مع تحليل كيفية قياسها باستخدام طرق وكيفيات وحساب مختلف النسب والمؤشرات المتضمنة والمرتبطة بموضوع الدراسة.

**هيكل الدراسة :**

قصد الالمام بجوانب الموضوع تم تقسيم المبحث إلى ثلاثة فصول حيث الأول والثاني خصصناه للدراسة النظرية أما الفصل الثالث يمثل الجانب التطبيقي للدراسة.

. تناولت في الفصل الأول والذي يعتبر نقطة بداية الدراسة ، إذ سوف أتطرق إلى المردودية المالية من خلال الإلمام بمفهوم المردودية والمكونات الاساسية لها والأنواع المختلفة لها، إضافة إلى دراسة المردودية المالية وكيفية حسابها وفق القوائم المالية.

. أما الفصل الثاني تناولت فيه نشأة وتطور معايير المحاسبة الدولية وكذا المفهوم والأهمية ، كما تطرقت إلى المنظمات التي استهدفت وضع وتحسين معايير المحاسبة الدولية ، وفي الأخير إلى أثر المعايير الدولية على المردودية المالية.

. وفيما يخص الفصل الثالث : دراسة ميدانية لمؤسسة رام سكر ، حيث تناولت في هذا الفصل على التعريف بالمؤسسة وإعطاء لمحة تاريخية لها وما هي أهم أهدافها وبنيتها التنظيمية وكذا عرض القوائم المالية لها وفي الأخير تقديم نتائج الدراسة.

**. صعوبات الدراسة :**

ـ نشير في الأخير إلى بعض الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث والتي تمكننا من تخطي بعضها والمتمثلة في :

. قلة المراجع التي تناولت حساب المردودية المالية وفق القوائم المالية خاصة باللغة العربية منها.

. صعوبة الحصول على المعلومات المرتبطة بالواقع الجزائري حول تبني معايير المحاسبة الدولية .

. صعوبة الحصول على بعض المعلومات في المؤسسة محل الدراسة حول الأثر المالي الممثل للمعايير المحاسبية وذلك نتيجة عدم التطبيق الفعلي لها في المؤسسات الجزائرية.

# الفصل الأول

# المردودية المالية

**تمهيد :**

إن هدف المؤسسة الاقتصادية هو العمل من أجل تحقيق مردودية مالية جيدة حيث تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي للمؤسسة من أجل التوسع في نشاطها وتحقيق الاستقلالية المالية والاستمرار في مزاولة نشاط وتحقيق هذه المردودية، تقوم المؤسسة بالسهر على تطبيق مختلف القوانين والمعايير في عملياتها الانتاجية وذلك من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية وجودة الانتاج لتحقيق أقصى ربح ممكن من عملية البيع، وسنتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي :

المبحث الأول : ماهية المردودية .

المبحث الثاني : دراسة المردودية المالية.

المبحث الثالث : حساب المردودية المالية وفق القوائم المالية.

## المبحث الاول : المردودية المالية :

ـ المردودية المالية مفهوم واسع تتعد استخداماتها من كونها أداة لقياس وتقييم نشاط المؤسسات الاقتصادية وتحقيق أرباح تضمن للمؤسسة بقاءها واستمرارها وتختلف من مجال إلى آخر وحتى تتمكن من تحقيق مردودية موجبة على المؤسسة توفير إدارة بالكفاءة والفعالية في تسيير الموارد المتاحة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المخططة.

### المطلب الأول : مفهوم المردودية وأهميتها.

**أولا : مفهوم المردودية :** لقد تعددت تعاريف المردودية من محلل إلى آخر وفي ما يلي سنقدم بعض التعاريف الخاصة بها.

* المردودية هي عبارة عن النسبة بين النتيجة المحققة والوسائل المستعملة لتحقيق هذه النتيجة ولذلك هي قدرة المؤسسة على تحقيق الوفرة النقدية بمعنى تحقيق وفرة في الأرباح.[1]

* المردودية هي عبارة ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة راس مال المستثمر في تحقيق النتائج المالية.[2]

* يرى (P.Drucker) أن رجال الأعمال يجهلون ما وراء مفهومي الربح والمردودية حسب رؤية لا يوجد أي ربح في الواقع لا يوجد إلا تكاليف التي تترتب على ثلاثة ابعاد :[3]

. تكلفة رأس المال .

ـ تكلفة المخاطرة وهنا السؤال الحقيقي المجبر طرحه هو :"ما هي المردودية الأدنى الضرورية لتغطية كل المخاطرات المستقبلية للمؤسسة ".

[1] ناصر دادي عدون أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار المحمدية الجزائر ، الطبعة الأولى 2008 ، ص 14.
[2] إلياس بن ساسي يوسف قريشي التسيير المالي والإدارة المالية الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع عمان ، 2006 ، ص 267.
[3] عبد الرزاق بن حبيب ، اقتصاد وتسيير المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة ، 2006 ، ص 121.

. الشغل والتقاعدات المستقبلية.

**ثانيا : أهمية المردودية :**

يمكن ابراز أهمية المردودية بالنسبة للمؤسسة من عدة جهات وذلك من خلال معرفة كل الأطراف التي ساهمت في الحصول عليها حيث تعتبر مصدر ثقة للمتعاملين معها ومصدر قوة بالنسبة للمؤسسة ويتلخص ذلك فيما يلي :[1]

**أولا : المردودية مصدر ثقة بالنسبة للأطراف المتعاملة مع المؤسسة.**

. وذلك يتعلق بمختلف المتعاملين مع المؤسسة من أطراف داخلية وخارجية.

**1ـ بالنسبة للمقرضين المساهمين :** يعتبر المساهمون الدعامة الرئيسية للأموال المستثمرة في المؤسسة فهم بذلك يخاطرون بضياع حصصهم ولذلك على المؤسسة بذل كل الجهد من أجل تحقيق نتيجة حيدة تعود بالفائدة على الأموال المستثمرة من طرف المساهمين مما يؤدي إلى خلق الثقة وزيادة الرغبة في الاستثمار نتيجة تحقيق قوة ارادية جيدة للمؤسسة الأمر الذي يجعله متمسكا بها وأما في حالة تحقيق مردودية ضعيفة يجعله يفقد الثقة فيها مما يجعله ينسحب من الاستثمار فيها والبحث عن مؤسسات ذات المردودية الجيدة.

**2ـ بالنسبة للمقرضين :** قبل عملية الموافقة على الاقراض يقوم المقرض بدراسة حول المؤسسة التي تريد الاقتراض لمعرفة مستويات المردودية التي حققتها المؤسسة خلال مشوارها المهني وذلك من أجل عدم المخاطرة في منحها القروض التي تحتاجها كما أن المقرض يقوم بمراقبة تطور قيم أسهمها في البورصة، فإذا كانت مرتفعة وفي تزايد منتظم فذلك يعتبر كمؤشر على القدرات الاقتصادية الجيدة للمؤسسة المعنية، الشيء الذي يعزز الثقة فيها والاستمرار في اقراضها

[1] مغريش هارون ، دور المراجعة الداخلية في تحسين المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية ، نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية فرع تدقيق محاسبي، جامعة بسكرة الجزائر ، 2012 - 2013 ، ص 35 - 36.

للحصول على مكافأة كبيرة وفي الآجال المحددة، أما إذا كانت مستويات المردودية متدنية فإن المقرض يقوم بالاتفاق على منح قروض للمؤسسة على الوفاء بالتزامات التسديد.

**3ـ بالنسبة للزبائن :** على المؤسسة أن تكون على علاقة وثيقة وجيدة مع الزبائن[1] والعمل على توفير الطلبيات المقدمة من طرف الزبائن في الآجال المتفق عليها مع احترام الكميات والمواصفات واحترام معايير الجودة التي يطلبها الزبائن والعمل على اختيار الزبائن الأكثر التزاما بتسديد المستحقات وفي حين عدم احترام طلبيات الزبائن فإن ذلك ينعكس سلبا على المؤسسة وانقطاع العلاقة وتدهور الثقة بينهم مما يؤدي إلى انخفاض رقم الأعمال وبالتالي انخفاض مردودية المؤسسة.

**4ـ بالنسبة للموردين :** يفضل الموردين التعامل مع المؤسسات التي تحقق مردودية جيدة لأن ذلك يعد مصر ثروة بالنسبة لهم وذلك لأنها تضمن استمرارهم في تمويها بصفة منتظمة وتزداد أرباح الموردين بالتعاقد مع المؤسسة لتمويلها بشكل دائم وهذا لدقته فيها حيث أن الثقة تزداد بزيادة المردودية وتنخفض بانخفاضها.

**5ـ بالنسبة للأجراء :** تلعب المردودية دورا هاما بالنسبة للأجراء فتحقيق مردودية مرتفعة تؤدي إلى حصول العمال على أجورهم وزيادة عليه في حين المؤسسات التي تحدد الأجور عن طريق الانتاج والمبيعات فتحقيق الانتاج بكميات كبيرة يؤدي إلى ارتفاع الأجور وانخفاض كمية الانتاج يؤدي إلى انخفاض الأجور.

**6ـ بالنسبة للدولة :** إن للمردودية أهمية كبيرة بالنسبة للدولة فتحقيق مردودية عالية مرتفعة يؤدي إلى حصول الدولة على أرباح كبيرة وذلك عن طريق فرض الضريبة على الأرباح المقتطعة من النتيجة الإجمالية للنسبة المالية إلى جانب ذلك تستفيد الدولة من توازن ميزان المدفوعات عن طريق الصادرات التي تقوم بها المؤسسة.

[1] مغريش هارون نفس المرجع السابق ، ص 36.

**ثانيا : المردودية ضرورة مالية بالنسبة للمؤسسة :**

وذلك من أجل الاستمرار وتحقيق الأهداف المخططة لها والقدرة على مواجهة التطورات والاضطرابات الغير متوقعة.

**1. تحقيق النمو والتطور والبقاء في السوق :**

ـ تعمل إدارة المؤسسة جاهدة للحصول على مردودية إيجابية لضمان بقائها في السوق وذلك عن طريق مراقبة مردوديتها خاصة بعد تحول النظر لمردودية وقيمة المؤسسة من منظور داخلي فقط إلى المنظور الخارجي والمتمثل في وجهة نظر السوق المالي من خلال المساهمين الذين يمثلون عنصرا خارجيا على المؤسسة وتحقيق نتائج جيدة يضمن لها النمو والتوسيع في نشاطها عن طريق إعادة تشكيل الطاقة الانتاجية التي تآكلت وتقادمت بفعل الاستعمال ومرور الزمن وذلك من خلال استعمال الأرباح والمخصصات التي بحوزة المؤسسة.[1]

**2. الحفاظ على استقلاليتها المالية :**

إن الأرباح التي تحققها المؤسسة لها دور فعال في تحقيق شبه الاستقلال المالي وذلك من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق الارباح المحققة في شكل إحتياطات ويسمح لها التمويل الذاتي بعدم تحمل أعباء تعاقدية كدفع أو تسديد الديون الناجمة عن عملية اللجوء إلى الاستدانة وبالتالي الحفاظ على الاستقلالية المالية وتدعيم المركز المالي للمؤسسة.[2]

**المطلب الثاني : مكونات المردودية .**

تتكون المردودية من مجموعة من العناصر تتمثل فيما يلي :

[1] هواري سويسي ، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة / مجلة الباحث ، ورقلة الجزائر ، 2009 /2010 ، ص 56.

[2] حنفي عبد الغفار : أساسيات الإدارة المالية دراسات الجدوى تحليل مالي هيكل ورأس المال بيانات توزيع الأرباح، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، مصر ، 2003 ، ص 129 - 130.

**1ـ الانتاجية :** تعرف الانتاجية بأنها كفاءة استخدام الموارد من ناحية اعتبارها كميات وهي تستعمل لتبين مدى نجاح المؤسسة في استخدام عناصر الانتاج المختلفة، كما تعتبر مقياس للكفاءة التي تسمح بها المؤسسة في عملية تحويل المدخلات إلى المفرجات وبالتالي فهي تعبر عن كمية الانتاج المنسوبة لعنصر أو عدة عناصر من الانتاج خلال فترة زمنية معينة.[1]

**2ـ الربحية :** وهي القدرة على تحقيق أرباح بالنسبة للمؤسسة أي تعني فائض في النواتج مقارنة بالأعباء.[2]

**3ـ الفعالية :** يعرف (Khemakhem) الفعالية بأنها القدرة على تحقيق الأهداف مهما كانت الامكانيات المستخدمة في ذلك، هذا ما نسميه نحن "الفعالية معيار" أي (EFFicience) التي تهدف فقط إلى قياس مدى تحقيق الأهداف بغض النظر عن الامكانيات التي استخدمت في تحقيقها.[3]

4. المكونات المالية : إن المردودية من الوجهة المالية تركز على مفهومين هما :

**أ* التدفقات النقدية :** وهي رصيد التدفقات النقدية المتعلقة بالمشروع خلال فترة زمنية معينة وليقصد بذلك الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والذي يمثل التغير الذي طرأ على رصيد النقدية.[4]

**ب* الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي :** ويقصد بالتمويل الذاتي مقدرة المؤسسة على تمويل نفسها من مصادرها الداخلية، هون اللجوء إلى مصادر خارجية ويتكون التمويل الذاتي من الأرباح غير الموزعة والاستهلاكات السنوية للأصول ومؤونات الخسائر والأعباء طويلة الأجل.[5]

[1] عبد الله قويدر الواحد ، ناصر دادي عدون " مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية " دار المحمدية ، الجزائر ، ص 16.
[2] مجيد الكرخي ، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار النشر الطبعة الأولى ، 2007 ، ص 105.
[3] عبد الرزاق حبيب ، نفس المرجع السابق ، ص 127.
[4] جميل أحمد توفيق ، اساسيات الإدارة المالية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، بدون طبعة ، ص 45.
[5] مبارك لسلوس "التسيير المالي ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية 2012 ، ص 36.

**المطلب الثالث : أنواع المردودية .**

سوف أتطرق إلى أنواع المردودية حيث أن لكل نوع أهمية لا تقل عن الآخر وكل هذه الأنواع تساهم في رفع حجم المبيعات والأرباح والإنتاج للمؤسسة وتهدف هذه الأنواع إلى غاية واحدة هي تحقيق أكبر ربح ممكن والحكم على مدى فعالية المؤسسة وتتمثل فيما يلي :[1]

**أولا : المردودية الاقتصادية :**

تعتبر بمثابة العائد الاقتصادي الذي يتمثل في تحقيق التنحية الاقتصادية للمؤسسة خاصة والاقتصاد الوطني عامة وهو هدف رئيسي في هذا النوع من المردودية وتقاس المردودية الاقتصادية عن طريق انسب التالية :

$$\text{المردودية الاقتصادية الاجمالية} = \frac{\text{الناتج الخام للاستغلال}}{\text{الاصول الاقتصادية الاجمالية}}$$

$$\text{المردودية الاقتصادية الصافية} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال + نوانتج مالية}}{\text{ول الاص الاقتصادية الاجمالية}}$$

.**ويقصد بالناتج الخام للاستغلال :** القيمة المضافة بعد طرح منها مصاريف العاملين والرسوم والضرائب ومنه الشكل العام للمردودية الاقتصادية يتحدد بالعلاقة التالية :

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الاقتصادية الاستغلالية}}{\text{الرأسمال الاقتصادي}}$$

[1] شملال نجاة ، التدقيق المحاسبي واثره على مردودية المؤسسة ، نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية وعلوم التسيير والاقتصاد ، فرع تدقيق ومراقبة التسيير ، جامعة مستغانم ، 2011 - 2012 ، ص 63.

* **ويقصد بالنتيجة الاستغلالية :** هي نتيجة الاستغلال قبل الفوائد، أما الرأسمال الاقتصادي هو الأصول الثابتة زائد (+) احتياجات رأس المال العامل والمتاحات.

**ثانيا : مردودية النشاط :**

. إن تقييم المؤسسة يعتمد على المقارنة بين رقم الاعمال خارج الضريبة والنتائج المحققة من طرف المؤسسة وهناك عدة نسب يمكن استخدامها من أجل تقييم نشاط المؤسسة.[1]

**1ـ الهامش الإجمالي** : هذا النوع يعتبر كمقياس لنشاط المؤسسة خلال فترة زمنية، ويستعمل في المؤسسات التجارية لأنه يعبر عن الوضعية الحقيقية لهذه المؤسسة وكذا استراتيجياتها ، ويحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة الهامش الإجمالي} = \frac{\text{المبيعات + البضائع المستهلكة}}{\text{رقم الأعمال خارج الضريبة}}$$

**2ـ نسبة الربحية الاستغلال** : تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة في انشاء الفائض حيث كلما كانت النسبة ضئيلة كلما دلت على الوضعية البيئية للمؤسسة وتستخدم كثيرا في المؤسسات ذات الطابع الصناعي وتكون بمقارنة رقم الأعمال خارج الضريبة مع نتيجة الاستغلال.

$$\text{نسبة ربحية الإستغلال} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{رقم الأعمال خارج الضريبة}}$$

[1] شملال نجاة ، نفس المرجع السابق ، ص 71.

**3ـ نسبة الربحية الصافية** : يستخدم هذا النوع من النسب لدى المؤسسات التي تريد المقارنة بين المؤسسة ومنافسيها في نفس القطاع، وذلك من أجل تحقيق أرباح حتى تصبح لديها قوة على مقاومة منافسيها ورسم الاستراتيجية مستقبل، وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة الربحية الصافية} = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{رقم الأعمال خارج الضريبة}}$$

أما النوع الثالث وهو المردودية المالية نظرا لأهميتها بالنسبة لموضوعنا وعلاقتها الوثيقة به سوف تخصص لها مبحثين كاملين لنتمكن من تسليط الضوء على جميع جوانبها.

المبحث الثاني : دراسة المردودية المالية .

المطلب الأول : مفهوم المردودية المالية .

**1. تعريف المردودية المالية :**

وتسمى كذلك بالعائد على حقوق الملكية أو على الأموال الخاصة حيث تهم هذه النفسية بالدرجة الأولى للمساهمين والمستثمرين المحتملين بالإضافة إلى المسيرين وهي مؤشر على قدرة المؤسسة على مكافأة المساهمين وزيادة ثروتهم الصافية الناتجة عن أنشطتها العادية، سواء على شكل أرباح موزعة أو على شكل تخصيص في الاحتياطات من شأنه رفع القيمة الجوهرية للأسهم التي يحملونها وحتى يرضى المساهم أو المستثمر ويقبل بوضع وعهد مدخراته لدى المؤسسة يجب أن تكون مردوديتها المالية مرتفعة [1]، وتحسب بالعلاقة التالية :

[1] Poitick piget gestion financiere de lentreprise 2eme edition , economica , paris , France , 2005 , p 105.

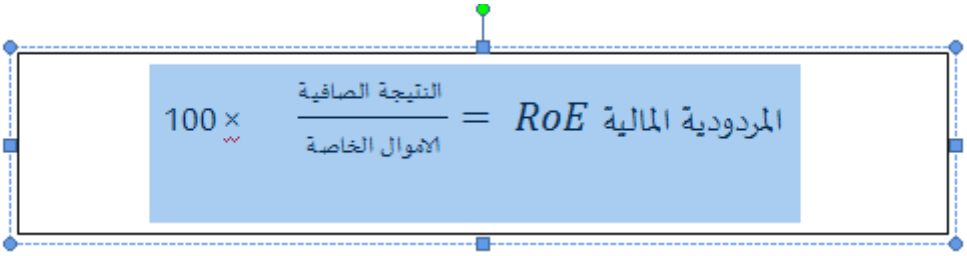


والجدول التالي يوضح المعدلات الممكنة للمردودية المالية وتقييماتها :

**الجدول(1 .1): تقييم المردودية المالية :**

| معدل المردودية المالية | التقييم |
|---|---|
| (ROE) ≤ 0 % | لا توجد مردودية |
| 0 % ≤ (ROE) ≤ 5 % | مردودية مالية ضعيفة |
| 5 % ≤ (ROE) ≤ 10 % | مردودية مالية متوسطة |
| (ROE) ≥ 10 % | مردودية مالية مرتفعة ومرضية |

**Source** : Poitick piget gestion financiere de lentreprise 2eme edition , economica , paris , France , 2005 , p 105.

**المطلب الثاني : مركبات المردودية المالية والعوامل المؤثرة فيها.**

ـ من خلال التعريفات السابقة للمردودية المالية فإن نسبة المردودية المالية تترتب من النتيجة المالية للدورة والأموال الخاصة كما أنها تتأثر بمجموعة من العوامل وسنوضح ذلك فيما يلي :

**اولا : مركبات المردودية المالية :**

ـ لمعرفة المردودية المالية المركبات التي تترتب منها المردودية المالية، بأننا سنعتمد إلى تفكيك هذه الأخيرة على النحو التالي :[1]

سبق وأن علمنا أن⇦ | المردودية المالية = نتيجة الدورة المالية / الأموال الخاصة . |

. وبالتالي فإنه بالإمكان تفكيك العلاقة أعلاه إلى مرحلتين كما يلي :

[1] ناصر دادي عدون ،نفس مرجع سابق ، ص 22 - 25.

* **المرحلة الأولى :** وتتركز على ادخال مفهوم "مجموع الاصول " على العلاقة السابقة بحيث تصبح كما يلي :

$\frac{\text{نتيجة الدورة المالية}}{\text{مجموع الأصول}}$ = تتمثل احدى العلاقات المحددة لنسبة المردودية الاقتصادية .

$\frac{\text{الأصول الخاصة}}{\text{مجموع الاصول}}$ = تشير بشكل غير مباشر على درجة الاستدانة للمؤسسة.

* **المرحلة الثانية :** وترتكز على ادخال مفهوم "رقم الأعمال " على العلاقة السابقة المحددة للمردودية الاقتصادية وهذا كما يلي :

حيث أن :

$\frac{\text{نتيجة الدورة المالية}}{\text{مجموع الأصول}}$ = تمثل معدل هامش النتيجة ، ويعبر على مقدار الوحدات النقدية من نتيجة يمكن للمؤسسة أن تتحمل عليه من كل وحدة نقدية محققة من رقم الأعمال.

$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$ تمثل معدل دوران مجموع الاصول الذي يعبر على عدد مرات دوران أو تجدد مجموع الاصول خلال كل دورة.

ومع الأخذ بعين الاعتبار لنتائج المرحلتين الأولى والثانية لتفكيك نسبة المردودية المالية فإنه ينتج ما يلي :

. المردودية المالية : معدل هامش النتيجة + معدل دوران الأصول + درجة الاستدانة.

ـ يتضح مما سبق أن المركبات الاساسية للمردودية المالية تتمثل في كل من درجة الاستدانة، معدل هامش النتيجة معدل دوران الأصول، مما سبق يمكن الاستنتاج أن مستوى المردودية المالية يتحدد تبعا لمستويات كل من المردودية الاقتصادية ودرجة المديونية أي أن :

المردودية المالية = المردودية الاقتصادية + درجة الاستدانة

يمكن تلخيص ما سبق ذكره بشأن مركبات المردودية المالية في الشكل التالي :

**الشكل رقم (1.1) : مركبات المردودية المالية .**

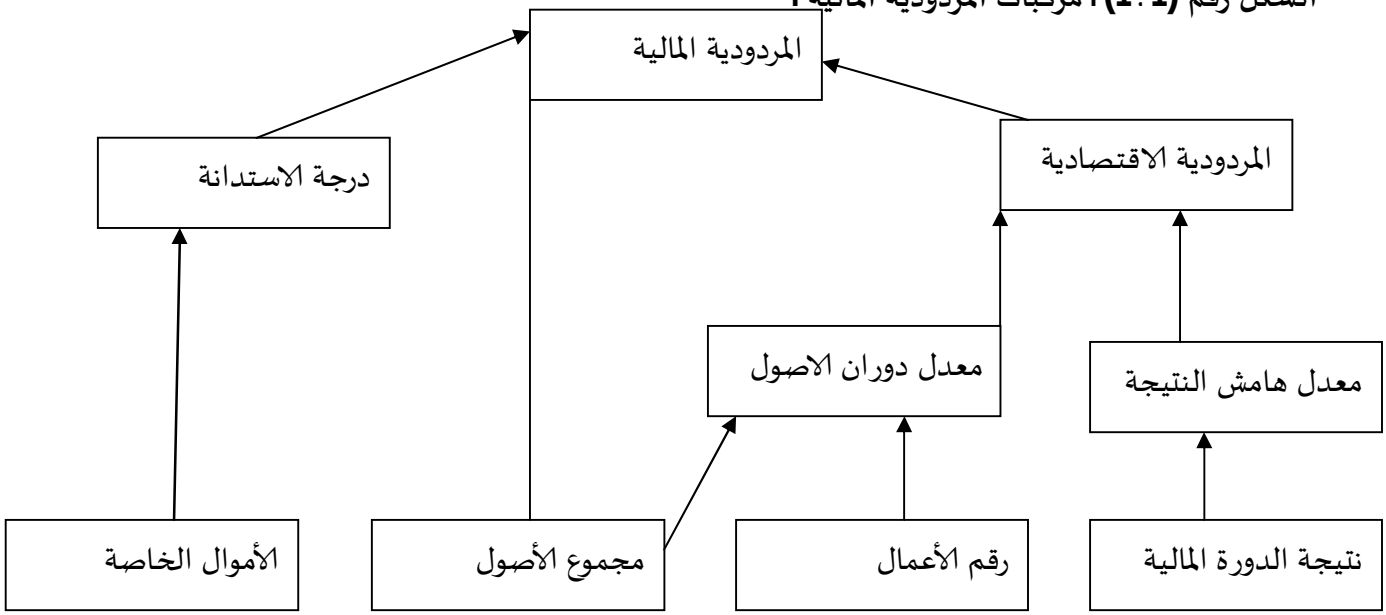


المصدر: ناصر دادي عدون : أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي ، ص : 25.

ولذلك تحقيق معدل مردودية اقتصادية جيدة يعني تحقيق معدل مردودية مالية جيد بل يجب الأخذ بعين الاعتبار مستوى الاستدانة.

**ثانيا : العوامل المؤثرة على المردودية المالية .**

ـ من الدراسات السابقة للمردودية المالية ومعرفة المكونان الرئيسيان لها وهما المردودية الاقتصادية والاستدانة وذلك حسب العلاقة التالية :

* المردودية المالية = المردودية الاقتصادية x درجة الاستدانة.[1]

ـ ومنه نجد أن تأثير المردودية الاقتصادية ودرجة الاستدانة على المردودية المالية بما يسمى بالرفع المالي.

ـ حيث يعرف الرفع المالي على أنه استخدام أموال الغير عن طريق الاقتراض وذلك من خلال فوائد على القرض ويكون استخدام الرافعة المالية مرغوب فيه في حالة ازدهار السوق لتحقيق فوائد كبيرة فهو بالتالي يؤثر على المردودية المالية وذلك من خلال اجراء مقارنة بين نسبة المردودية الاقتصادية ودرجة الاستدانة.[2]

* ويبرز هذا التأثير في الحالات التالية :[3]

**. الحالة الأولى : الاثر الإيجابي للرافعة المالية .**

عندما تكون نسبة المردودية الاقتصادية أكبر من معدل الفائدة فإن المردودية المالية تزداد كلما ازدادت نسبة درجة الاستدانة.

**. الحالة الثانية : الاثر السلبي للرافعة المالية .**

عندما تكون ننسبة المردودية الاقتصادية أصغر من معدل الفائدة فإن المردودية المالية تقل كلما قلت درجة الاستدانة.

**الحالة الثالثة : الأثر الحيادي للرافعة المالية.**

[1] علي عباس ، الإدارة المالية ، إثراء للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى ، 2008 ، ص : 229.
[2] علي عباس ،نفس المرجع السابق ، ص 229.
[3] ناصر دادي عدون ، مرجع سابق ، ص 29 - 30.

ـ عندما تكون نسبة المردودية الاقتصادية مساوية لمعدل الفائدة فهنا لا يكون أي تأثير على المردودية المالية وفي هذه الحالة المردودية المالية تساوي المردودية الاقتصادية بعد الضريبة وهذا مهما كان مستوى الاستدانة.

## . المطلب الثالث : محددات المردودية المالية .

ـ من خلال العلاقة السابقة الذكر نستطيع أن نستنتج محددات المردودية المالية ألا وهي النتيجة والأموال الخاصة، والتي تصدر من القوائم المالية حيث تسمح بقياس ومتابعة نتائج أعمال المؤسسة ويتعلق الأمر بالميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تغيرات الأموال الخاصة.

### 1. النتيجة :

ـ وهي الفرق بين الأموال الخاصة في بداية السنة ونهاية السنة، وهي الفرق بين الايرادات والتكاليف والتي تكون ممثلة في جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل) على الشكل التالي :[1]

**الجدول (1 . 2) : جدول حساب النتائج**

| البيان | ملاحظة | المبالغ |
|---|---|---|
| رقم الأعمال | | |
| تكلفة المبيعات | | |
| هامش الربح الاجمالي | | |
| منتجات أخرى عملياتية | | |
| التكاليف التجارية | | |
| الأعباء الإدارية | | |

[1] القرار المؤرخ في 26 جويلية يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ، الجريدة ارسمية للجمهورية الجزائرية رقم 19 لسنة 2009 ، ص : 33 - 53.

| | | |
|---|---|---|
| أعباء أخرى عملياتية<br>النتيجة العملياتية<br>تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة<br>(مصاريف المستخدمين، التخصصات الاشتراكات منتجات مالية .<br>الأعباء المالية<br>النتيجة العادية قبل الضريبة<br>الأعباء غير العادية<br>المنتوجات غير العادية<br>النتيجة الصافية للسنة المالية<br>حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية.<br>النتيجة الصافية للمجموع المدمج [1]<br>منها ذوي الأقلية 1<br>حصة المجمع 1 | | |

**المصدر:** القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 ، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومستوى الكشوف المالية وعرفها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 19 لسنة 2009 ، ص 31.

**2. الأموال الخاصة :**

تظهر في الميزانية حيث عرفناها على أنها فائض الأصول على الخصوم وتشمل :

[1] لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

ـ رأس المال الصادر (أو حساب المستغل) : هو مجموع المبالغ الموضوعة بصفة دائمة تحت تصرف المؤسسة وتكون على شكل مساهمات نقدية أو مادية، كما تمثل القيمة الاسمية لأسهم الشركة أو حصصها.

. رأس المال غير المطلوب : وهو رأس المال غير مستعان به .

. العلاوات والاحتياطات :

فارق التقييم : يسجل فيه رصيد الأرباح والخسائر غير المقيدة في النتيجة والناتجة عن تقسيم بعض عناصر الميزانية بقيمتها الحقيقية (الأصول الثابتة المالية).

الاحتياطات (القانونية القانونية الأساسية العادية والمقننة) : وهي عبارة عن أرباح مخصصة بشكل دائم للمؤسسة.

ـ فارق اعادة التقييم : يسجل فيه فوائض القيمة لإعادة التقييم الملحوظ في الأصول الثابتة التي تكون موضوع اعادة التقييم.

ـ فارق المعادلة (يستعمل في الحسابات المجمعة فقط) وهو الفارق الملحوظ عندما تكون القيمة الاجمالية للسندات المقومة عن طريق المعادلة أعلى من سعر الشراء .

**. النتيجة الصافية :**

ـ الترحيل من جديد : وهو جزء من النتيجة أرجأت الجمعية العامة تخصيصه إلى قرار تخصيص نهائي لاحق، ويسجل في هذا الحساب أيضا آثار تغيير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء.

ـ وتظهر تغيرات هذه البنود من خلال قائمة مالية تسمى "جدول تغيرات الأصول الخاصة " والذي يعطي معلومات عن العناصر التي أثرت خلال الدورة على الثروة المتاحة للمساهمين في نهاية الفترة والتي لم تظهر في جدول حسابات النتائج مثل فوائض القيمة الضمنية والمنتظرة والتي تقاس عند

إعادة تقييم الأصول، والإيرادات والنفقات التي لا تمر عن طريق النتيجة (تجمل مباشرة للأموال الخاصة) كما يظهر هذا الجدول معلومات أخرى مهمة بالنسبة للمساهمين مثل تحديد الصفقات المتعلقة برأس المال ومعرفة التدفقات التي أثرت على الأموال الخاصة، كرفع رأس المال وتوزيع الأرباح[1]

**المبحث الثالث : حساب المردودية المالية وفق القوائم المالية .**

**المطلب الأول : تحليل المردودية باستخدام مؤشرات النشاط.**

ـ يستفاد من هذه النسب في معرفة مدى كفاءة المؤسسة في إدارة مجهوداتها واستغلالها لهذه الموجودات في توليد المبيعات ، تعد نسب النشاط من المؤشرات المهمة التي يتم عن طريقها معرفة كفاءة استعمال موجودات المشروع في توليد ايرادات التشغيل، ومن بين هذه النسب ما يلي :[2]

**1. معدل دوران رأس المال العامل :**

هناك نوعان من رأس المال هما اجمالي رأس المال والذي هو مقدار الموجودات المتداولة والنوع الثاني هو صافي رأس المال وهو الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة ولمعرفة مدى كفاءة رأس المال العامل يتم تحديد عدد مرات دورانه، أي عدد المرات التي يدورها خلال السنة المالية ، وكلما دار رأس المال العامل أكثر كلما زاد هامش الربح.

معدل دوران رأس المال العامل : صافي المبيعات / متوسط رأس المال العامل .

إذن :

متوسط رأس المال العامل = الموجودات المتداولة في أول مدة + الموجودات المتداولة في آخر المدة/2.

[1] بن بلقاسم سفيان ، النظام المحاسبي المالي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور أسواق المالية رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة ) جامعة الجزائر ، 2010 ، ص 164 ، بتصرف.
[2] جليل كاظم مدلول العارضي ، الغدارة المالية المتقدمة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان 2014 ، ص : 59 - 66.

ويمكن احتساب معدل الدوران باليوم : (360 / معدل دوران رأس المال العامل).

**2. معدل دوران المدينين :**

يقيس هذا المعدل دوران المدينين وعادة ما تنشأ الذمم المدينة نتيجة تعامل المؤسسة مع الغير أي عندما تبيع منتجاتها إلى الزبائن على حساب وغالبا ما تضع هذه المؤسسات شروط التسديد الديون التي بذمة الزبائن لذلك ينبغي أن تكون هناك ادارة مالية كفاءة في إدارة هذا العنصر المهم من عناصر الموجودات المتداولة باعتبار أن عدم تسديد المدينين لديونهم سيؤدي إلى تحمل المؤسسة كلفة باهضة لعدم التسديد أو تأثر التسديد أو عدم التسديد نهائيا لأن ذلك سيضع المؤسسة في عسر مالي .[1]

. معدل دوران المدينين : صافي المبيعات الآجلة / متوسط رصيد المدينين.

إذن متوسط رصيد المدينين = المدينين أول المدة + المدينين آخر المدة / 2.

**3. معدل دوران المخزون :**

وهذا المؤشر هو الآخر من المؤشرات المهمة التي يمكن من خلالها معرفة كفاءة إدارة المبيعات في تسويق منتجاتها فكلما دار المخزون أكثر كلما حقق المشروع مبيعات أكبر ومن ثم سيحقق هامش ربح أكبر.

. معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات / متوسط رصيد المخزون.

إذن : متوسط رصيد المخزون = (رصيد أول المدة + رصيد آخر المدة ) / 2.

. معدل دوران المخزون باليوم = 360 / معدل دوران المخزون.

**4 . معدل دوران الدائنين :**

[1] جليل كاظم مدلول العارضي ، نفس المرجع السابق ، ص : 59 - 66.

يستفاد من هذا المؤشر لبيان مدى كفاءة المؤسسة في تسديد التزاماتها إذ كلما كان المعدل مرتفعا كلما كان أداء المؤسسة لالتزاماتها أفضل وهذا من المؤشرات التي يؤكد عليها الدائنون والمقرضون.

**معدل دوران الدائنين = {المشتريات الصافية / (الدائنين + أوراق الدفع )}**

**معدل دوران الدائنين باليوم = 360 / معدل دوران الذمم الدائنة**

**. معدل دوران الموجودات :**

**معدل دوران الموجودات المتداولة = صافي المبيعات / الموجودات المتداولة**

. ويستفاد من هذه المؤشرات في معرفة كفاءة الادارة في استثمار مصادر التمويل

**. المطلب الثاني : تحليل المردودية باستخدام مؤشرات النتيجة**

**أولا تحليل فائض الاستغلال الاجمالي EBE :**

يعد اقتطاع من القيمة المضافة ، [1]الضرائب والرسوم وأعباء العاملين والأعباء الأخرى يبقى رصيد يسمى الفائض الإجمالي للاستغلال (EBE) والذي يمكن أن يكون سلبي، كما نلاحظ في الفائض الاجمالي للاستغلال مساوي لنتيجة الاجمالي للاستغلال قبل اقتطاع مخصصات الاهتلاك والمؤونات على الاهتلاكات والمؤونات .

. (EBE) مستعمل في عدة نسب والتي تبحث عن اعادة بناء فكرة نسب الهامش أو نسب الفائدة.

**النسبة الأولى :** يبين الهامش الاجمالي للاستغلال مقاسة بالنظر إلى رقم الأعمال أدى إلى الانتاج إذا هذه النسب يمكن أن تخفي حقائق من الممكن أن يكون (EBE) ايجابي ناتج عن الانتاج المخزن أو

[1]michel lavasseur , aimable quintra finance , 3eme editien ecenenica – 1998 , 62 - 63 .

بعبارة أخرى إلى تغيير مقبول على المخزونات الحالية والمنتجات النهائية في هذه الحالة حيث :

$$\frac{EBE}{\text{الانتاج}} \quad \text{أو} \quad \frac{EBE}{\text{رقم الأعمال}}$$

الفائض الاجمالي للاستغلال. ←

ـ **النسبة الثانية :** تترجم مفهوم عائد نسبي أي القدرة على تسيير الموارد بالنظر إلى رأس المال المستثمر حيث :

$$\frac{EBE}{\text{الأصول الثابتة الاجمالية}}$$

ـ (EBE) هو ايضا قياس للتحويل الذاتي عن طريق الاستغلال المستقل عن السياسات المتبعة من طرف المؤسسة فيما يخص الاهتلاك التمويل (متمثل في الأعباء المالية) الاستثمار المالي (محدد بالمنتجات المالية) .

ـ إن الفائض الاجمالي للاستغلال يمثل أيضا تدفقا تقديا للاستغلال ويعتبر أداة للتحليل والتنبؤ هامة إذا ما قورن عبر الزمن وقد يكون موجبا في المؤسسة كما يمكن أن يظهر بإشارة سالبة ونتكلم هنا عن العجز العام للاستغلال، والذي إن وجدت المؤسسة نفسها متخبطة فيه بشكل خطير هذا يعني إذن أمامها أعباء كثيرة يجب عليها أن تغطيها وهي أعباء متعلقة بالاستثمارات وبالتمويل وستكون على حساب قرينتها ومردوديتها ولهذا يعتبر الفائض اجمالي الاستغلال من أهم الأدوات المستعملة في تحليل مردودية المؤسسة .[1]

**EBE = القيمة المضافة + اعانات الاستغلال + تحويل تكاليف العمال + تحويل ضرائب ورسوم – مصاريف العمال – ضرائب ورسوم.**

[1] Michel levasseur – aimable quintart . op .cit.p 62 – 63.

وبـنفس الطريقـة وإذا اسـتطعنا الحصـول علـى تفصـيل لحسـاب تحويـل تكـاليف الاسـتغلال فإنـه يمكننـا أن نضـيف الجـزء المتعلـق بالحسـابات التي تـدمج في حسـاب نتيجـة الاسـتغلال ونخـص بالـذكر تحويل أقساط الاهتلاكات والمئونات وتحسب نتيجة الاستغلال على التوالي :

**نتيجـة الاسـتغلال = الفـائض الاجمـالي للاسـتغلال + تحويـل أقسـاط الاهتلاكـات والمئونـات – أقساط الاهتلاك والمئونات – أقساط اهتلاك الاستثمارات الممولة بالتمويل التأجيري .**

ولدينا الشكل التالي لوضع كيفية تكوين نتيجة الاستغلال.

**الشكل رقم (1 . 2) : تكوين نتيجة الاستغلال .**

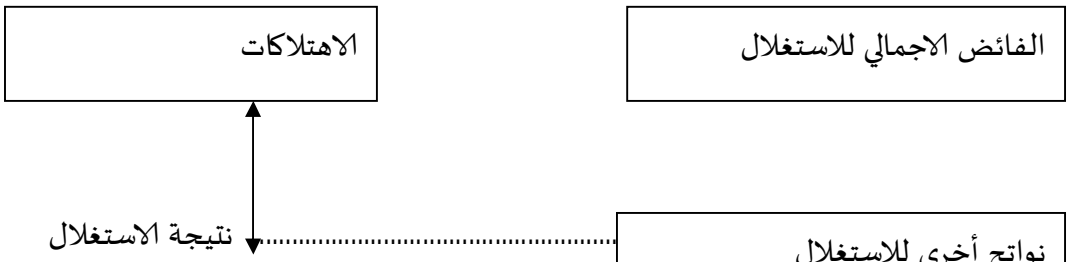


المصدر: Robert papin – opcit – p 172

**الشكل رقم (1 . 3) : تكوين الفائض الاجمالي للاستغلال.**

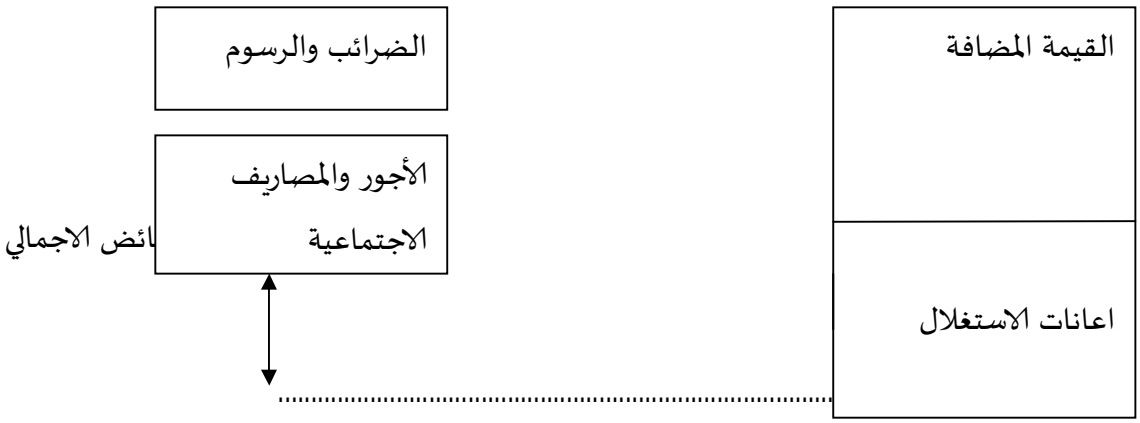


المصدر: Robert papin – opcit – p 162

إن إيجابية هذا الرصيد تمكن من التحكم في المردودية النهائية وبالتالي في بقاء المؤسسة وقدرتها وإمكانياتها وتجديد الاستثمارات بواسطة الاهتلاكات مواجهة الأخطار بواسطة المئونات ضمان التمويل والتطور لنشاط المؤسسة بواسطة القدرة على تمويل الأعباء المالية، أما ما تبقى من هذا الرصيد فيوجه إلى المساهمين أو يتم الاحتفاظ به من طرف المؤسسة.

إذن EBE هو أحسن مؤشر لقياس الأداء الانتاجي والتجاري للمؤسسة وبالتالي قياس مدى قدرة المؤسسة على تحقيق المردودية .

**ثانيا : تحليل نتيجة الاستغلال Re :**

تسمح نتيجة الاستغلال عن زيادة ثروة المؤسسة الناجمة عن نتيجة عمليات التشغيل والاستثمار،[1] كما تسمح بقياس النتيجة الصناعية والتجارية للمؤسسة بشكل مستقل عن سياسة الاستدانة والسياسة الجبائية وتسمح بمقارنة المؤسسات التي تنتمي إلى قطاع واحد للنشاط وتقديم صورة عن النتيجة المتولدة عن الاستغلال الأمثل أو الأسوء لوسائل وأدوات الانتاج.

**ثالثا : تحليل النتيجة الجارية قبل الضريبة RCAI :**

ـ تفيد النتيجة الجارية في تقدير الفعالية الطبيعية الجارية في المؤسسة ولكن قد يتسبب الاكتفاء بنها في تشويه الحقائق خصوصا عندما تتزايد التدفقات الاستثمارية، [2] وهذا ما دفع المختصين بالإدارة المالية إلى وضع الحساب الخاص بالنفقات والإيرادات الاستثنائية كما يقدم هذا الرصيد نتيجة الاستغلال المتأتية من العمليات العادية للمؤسسة ، ويستبعد هذا الرصيد العمليات التي تقوم بها المؤسسة بشكل استثنائي وهو مؤشر أداء جيد يأتي بعد الأخذ بعين الاعتبار العناصر المالية ، ويسمح بالتقييم المردودية المالية للمؤسسة ، وسياسة تمويلها المختارة وتحسب كالتالي :

[1] دريد درغام ، أساسيات الادارة المالية الحديثة ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، دار الرضا للنشر ، 1999 ، ص 77.
[2] دريد درغام ، نفس المرجع السابق ، ص 78.

**المالية**

**النتيجة الجارية قبل الضريبة = نتيجة الاستغلال + نواتج مالية + تحويل مختلف الفوائد – أعباء مالية .**

**الشكل رقم (1 . 4) : تكوين النتيجة الجارية قبل الضريبة .**

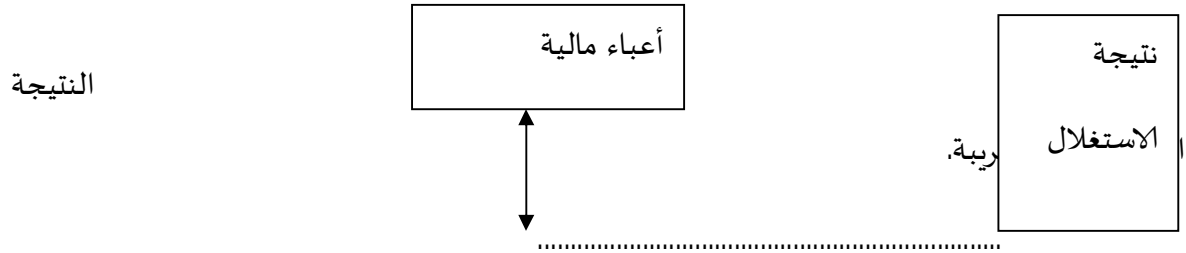


المصدر : Robert papin – opcit – p 172

**رابعا : تحليل النتيجة الصافية للنشاط RNE :**

ـ يمثل رصيد جدول حسابات النتائج للدورة وهو النتيجة النهائية للنشاط بعد تأجير جميع عواملها ويمثل قاعدة لحساب توزيع الأرباح بين المساهمين وتحسب بطريقة التالية : [1]

**النتيجة الصافية للنشاط = النتيجة الجارية قبل الضريبة + النتيجة الاستثنائية – مساهمات العمال – الضريبة على الأرباح.**

. وسوف نحاول توضيح أكثر لتكوين النتيجة الصافية للنشاط في الشكل الموالي :

الشكل رقم (1 . 5) : النتيجة الصافية.

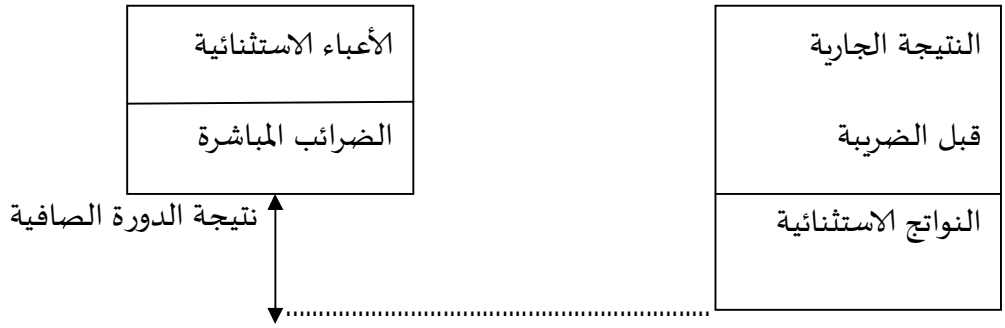


المصدر : Robert papin – opcit – p 173

[1] بوطغان حنان ، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، علوم التسيير والعلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات ، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ، 2007 ، ص 93.

ـ يمكن من خلال تحليل المؤشرات الوسيطة للنتيجة معرفة اسباب تحقيق أرباح أكبر (أو أقل) من خلال تحليل حساب النتائج ، معرفة أسباب تحقيق أرباح أكبر أو أقل من وسطي قطاع عمل المؤسسة ، ومعرفة طريقة تكوين نتائجها بالنسبة للآخرين.

**المطلب الثالث : تحليل المردودية المؤسسة باستخدام المؤشرات النسبية للمردودية.**

ـ إن حجم المردودية المالية المطلقة لا تتعلق فقط بنتيجة الأعمال التي يمارسها المشروع ، ولك أيضا تتعلق بحجم الأنشطة الاقتصادية الأخرى وكلما يزداد حجم المبيعات المشروع كلما يزداد[1] الحجم المطلق للأرباح أو المردودية.

ولأجل تقييم الأنشطة المختلفة يستخدم المؤشر النسبي (المردودية) والذي يتحدد على أساس علاقة بين متغيرين معبرا عنها بنسبة مئوية.

ـ ويعتبر مؤشر المردودية أحد المؤشرات الاقتصادية المهمة لتحديد مستوى كفاءة الأداء من مؤشرات المردودية نسبة المردودية التجارية نسبة المردودية الاقتصادية ونسبة المردودية المالية وسيتم تحليل هذه النسب بالتفصيل .

**. مفهوم مؤشر المردودية :**

مؤشر المردودية يترجم فعالية التسيير في المؤسسة وقدرتها على إعادة تكوين وتوسيع مواردها المالية.

**. أولا : تحليل معدل المردودية التجارية :**

ـ تمثل المردودية التجارية الفائض من الانشطة الصناعية والتجارية للمنظمة أي فيما يتعلق بقدراتها على استخلاص فائض من التشغيل ينتج عن ذلك أن المردوديو التجارية ترتبط بدورة

[1] وليد ناجي الحيالي ، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي منهج علمي وعملي متكامل ، الوراق للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص 146 - 147

التشغيل [1] لذلك فهي تسمح بإلقاء الضوء على العلاقة بين النتائج والوسائل المستخدمة في الانتاج والمتاجرة .

$$\text{المردودية التجارية} = \frac{\text{الفائض الاجمالي للاستغلال}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$$

ـ يتم التعبير عن المردودية التجارية والصناعية بالهامش الاجمالي والذي تستقطعه المؤسسة من سعر تكلفة البضائع المباعة إذن هي تعرف غالبا كإجمالي فائض التشغيل أو ما يعرف الفائض الإجمالي للاستغلال (EBE) ولقد اختير مفهوم الفائض الاجمالي للاستغلال كعنصر أساسي لقياس الأداء التشغيلي لأنه يمثل هامش التجربة للمنظمة كما يؤكد أحد المؤلفين ، إذن هو مؤشر المردودية الأكثر أمانا وثقة من نتيجة التشغيل المعتادة.

## 2)المردودية التجارية =

$$\frac{\text{النتيجة الصافية بعد الضريبة}}{\text{صافي المبيعات أو الأعمال خارج الرسم}}$$

2

ـ تتحدد المردودية التجارية هنا بنسبة هامش الربح، وتدرس المردودية التجارية هنا نتيجة السنة الصافية مقارنة برقم الأعمال خارج الرسم أو الضريبة وهي من المؤشرات المهمة في تقييم أداء المؤسسة.

. ومن المزايا الكثيرة التي يحققها حساب المردودية داخل المؤسسة هي :

[1] سعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال "التحديات الراهنة " دار النشر الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2000 ، ص 73 - 73

[2] حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي ، تقيم الأداء ، والتنبؤ بالفشل ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص 189.

1. إثارة انتباه الادارة للمجالات التي تحتاج المؤسسة فيها للتوجيه والتعديل والتحسين.

2ـ وضع المؤشرات المهمة لتقييم المديرين بالترقية أو تعديل المواقع أو تبديل المسؤولين وكذلك نظام الحوافز.

**. تركيب المردودية التجارية :**

ـ طالما نحن بصدد الحديث عن فعالية وكفاءة الموارد المستخدمة في التشغيل فيمكن دراسة العلاقات التالية :[1]

$$1 \quad \frac{\text{الفائض الاجمالي الاستغلال } EBE}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}} \times \frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}{\text{احتياجات تمويل الدورة التشغيلية}}$$

ولذلك عن طريق الفائض من رأس المال العامل والأصول التجارية :

$$2 \quad \frac{\text{الفائض الاجمالي للاستغلال EBE}}{\text{رقم أعمال خارج الرسم}} \times \frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}{\text{رأس المال العامل}}$$

$$3 \quad \frac{\text{الفائض الاجمالي الاستغلال EBE}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}} \times \frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}{\text{الأصول الجارية}}$$

بالنظرة على التفاعلات بين المتغيرات الموضحة آنفا تعتمد المردودية التجارية للمؤسسة على :

1. الهامش التجاري لرقم الأعمال "سياسات التسعير".

2ـ درجة ومستوى تشغيل احتياجات رأس المال العامل معبرا عنها بسرعة الدوران "دوران المخزون السلعي ، حسابات القبض وحسابات الدفع " سياسات مالية قصيرة الأجل.

**ثانيا : تحليل معدل المردودية المالية :**

[1] سعيد فرحات جمعة ، نفس المرجع السابق ، ص 76 - 77.

ـ من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم أداء المؤسسة هو معدل المردودية المالية [1] وليقيس هذا المؤشر كفاءة الادارة في تحقيق مردودية من استغلالها لأموال الملاك وقدرة هذه الأموال على توليد الأرباح.

ـ تعني المردودية المالية القدرة الكسبية أو الربحية لرؤوس الأموال المستثمرة لأن واجهتها ترتكز على مصادر التمويل الموزعة بين مصادر خاصة ومصادر أجنبية ، دون اعتبار لاستخدامها ومن ثم تأخذ في الحسبان كل ما يخص المساهمين أو الملاك بصفة عامة.

أيا كان الشكل المعروض لتقويم المردودية المالية فلا يوجد إلا طريقتين للحساب إما قبل الضرائب (قبل جدا) وإما بعدها (غالبا) ، تسمح هذه المردودية بالحكم على فعالية وكفاءة رؤوس الأموال الخاصة وخاصة في الأجل الطويل.

**1. قياس معدل المردودية المالية :**

. نسبة المردودية المالية بدلالة الأموال الخاصة تكتب كما يلي :

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{نتيجة السنة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100 .^{2}$$

هذا المعدل يقيس ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل الملاك أي أن المعدل يعبر عن ربحية الاستثمار المتاح من قبل الملاك ، وكلما زادت قيمة هذا المعدل كلما عبرت عن كفاءة الادارة في استغلال أسواق الملاك لضمان عائد مرضي لهم إن أهمية هذه النسبة في التحليل المالي تبرز من تأكيد أن المستثمرين من رجال الأعمال أن يتحملوا المخاطر إلا إذا اعتقدوا أن جهودهم ستعود بمكافأة كافية ومستمرة تأخذ شكل الربح.

**. نسبة المردودية المالية بدلالة الأموال (الخاصة) الدائمة :**

[1] حمزة محمود الزبيدي ، نفس المرجع السابق ، ص 191.
[2] بوطغان حنان ، نفس المرجع السابق ، ص 99

. من المهم معرفة مردودية الأموال ذات المدى البعيد للمؤسسة والتي تعطي على المعدل التالي :[1]

$$\text{مردودية الأموال الدائمة} = \frac{\text{الأرباح الصافية} + \text{الفوائد المتوسطة وطويلة الأجل}}{\text{الأموال الدائمة}}$$

. الفوائد تمثل أجر المقرضين.

. الأرباح الصافية تمثل الأجل المحتمل على مقدمي الأموال الخاصة.

## 2. تركيبة المردودية المالية :

ـ المردودية المالية للمؤسسة تتحقق على ثلاث تركيبات أساسية للتحليل أو ثلاث سياسات أساسية:

$$\text{المردودية المالية} = \underbrace{\frac{\text{نتيجة السنة}}{\text{رقم الأعمال خارج الضريبة}}}_{\text{مردودية تجارية}} \times \underbrace{\frac{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}{\text{مجموع الأصول}}}_{\text{دوران الأصول}} \times \underbrace{\frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{الأموال الخاصة}}}_{\text{وزن الديون}}$$

النسبة 1 النسبة 2 النسبة 3

**النسبة 1 :** تمثل (السياسات التجارية) : هذه النسبة تقدم كلاسيكيا الهامش الصافي للمؤسسة الذي يحدد السياسة التجارية مثل مصطلح السعر ، الهامش يأخذ ايضا في الحساب مكانة المؤسسة من المنافسة في السوق على السلع والخدمات والمنتجات التي تقوم بإنتاجها.

**ـ النسبة 2 :** تمثل (السياسات الانتاجية) : هذه النسبة تقدم معدل دوران الأصول الذي يوضح الفعالية الانتاجية للمؤسسة، من أجل واحد دينار جزائري لرأس المال المستثمر الدائم على المبيعات كم من رقم الأعمال محقق ؟ هذا المعدل يسمح بمقارنة الخيارات الصناعية

[1] بوطغان حنان ، نفس المرجع السابق ، ص 100 - 101.

والتكنولوجية المؤسسة المتواجدة في نفس فرع النشاط.النسبة 3 : تمثل (سياسة التمويل ) : هذه النسبة تحدد التمويل بالنسبة للمؤسسة وبأكثر دقة نقيس معدل مديونية المؤسسة راس المال المستثمر يتكون من راس المال الخاص والديون ، وعليه تسمح هذه النسبة بمعرفة مدى نجاعة المؤسسة في اختيارها لسياسة مالية معينة تسمح لها بتسجيل مستوى معين من النمو.

**الشكل رقم (6.1) : المردودية المالية .**

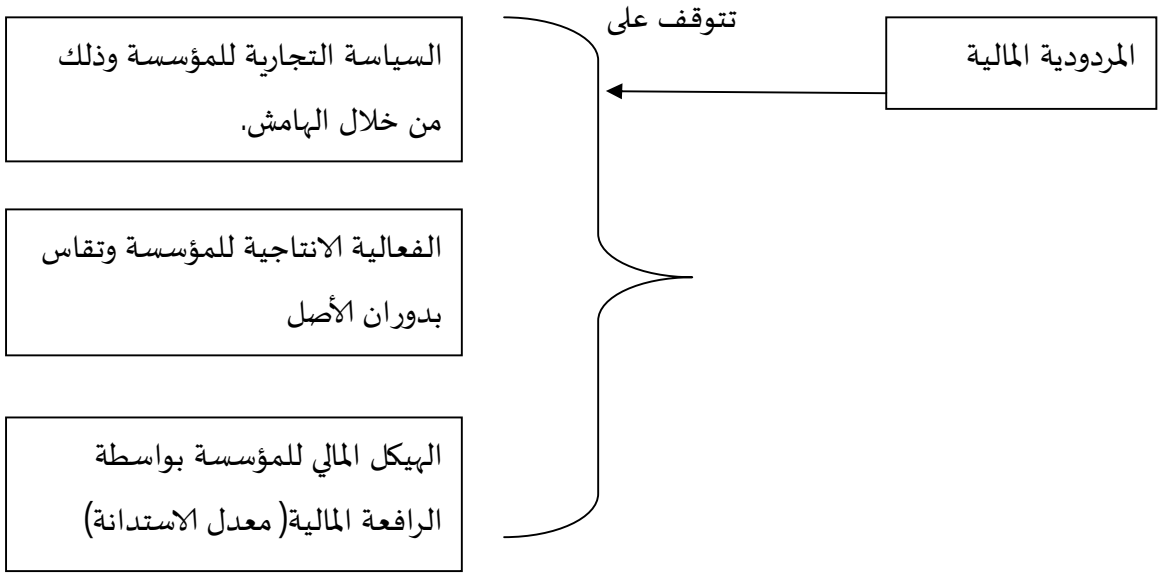


**المصدر:** قدري عبد المجيد ، دادي عبد الوهاب ، تحلي المنطق المالي لنمو المؤسسات الاقتصادية كأسلوب لتقييم الأداء المالي المؤتمر العلمي الدولي حول المتميز للمنظمات والحكومات ، 08ـ 09 مارس 2005 كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، ص 522.

**ثالثا : تحليل معدل المردودية الاقتصادية :**

ـ إن الفكرة الرئيسية لتقدير وتحليل المردودية الاقتصادية هي [1] استبعاد أثر التمويل الأجنبي (من الغير) في الأجلين المتوسط والطويل.

[1] بوطغان حنان ، نفس المرجع السابق ، ص 104 - 109.

ـ في المفهوم الشامل للرقابة الادارية تلعب المردودية الاقتصادية دورا أساسيا في تقويم أداء المؤسسة.

## 1. قياس معدل المردودية الاقتصادية :

. تفسر المردودية الاقتصادية بواسطة نسب معينة أهمها :

. يمكن مقارنة الربح قبل الأعباء المالية على الاصول الاقتصادية.

$$\text{المردودية الاقتصادية } RE = \frac{\text{الربح الصافي} + \text{الأعباء المالية}}{\text{الأصول الاقتصادية الاجمالية}}$$

. يمكن مقارنة الربح الصافي إلى الأصول الاقتصادية :

$$\text{المردودية الاقتصادية } RE = \frac{\text{الربح الصافي}}{\text{الاصول الاقتصادية الاجمالية}}$$

هذا المعدل يعرف أو يشرح المسيرين في استخدامهم لمواردهم الاجمالية .[1]

ونستعمل أيضا بالمساواة

$$\text{لمردودية الاقتصادية } RE = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{الأصول الاقتصادية الاجمالية}} = \frac{\text{فائض الاجمالي الاستغلال } EBE}{\text{الاستثمارات الصافية } BFR} = \frac{EBE}{IVV.Nets}$$

وعندما تهتم بالمردودية الاقتصادية من وجهة نظر المساهمين في رأس المال تحسب إذن بالمعدل التالي :

[1] بوطغان حنان ، نفس المرجع السابق ، ص 104 - 109.

المالية

$$\text{المردودية الاقتصادية } RE = \frac{\text{نتيجة الاستغلال بعد الضرائب}}{\text{الأموال الخاصة + الديون المالية}}$$

. حساب المردودية الاقتصادية الاجمالية يقاس بمجموعة من المخرجات الفردية الاجمالية بالمعدل التالي :

$$\text{المردودية الاقتصادية الاجمالية} = \frac{EBE}{\text{الأصول الاقتصادية الاجمالية}}$$

ـ ومنه تسمح المردودية الاقتصادية بقياس الأداء الاقتصادي للمؤسسة وبتحليل ومقارنة مختلف استعمالات راس المال المتاح أو الممكن الخرجي ، وتبين التمويلات الجديدة المتوسطة المطورة كما أن معدل المردودية الاقتصادية تبين لنا درجة المخاطر المقابلة بالنسبة للمؤسسة.

## 2. تركيبة المردودية الاقتصادية :

تشرح هنا المردودية الاقتصادية بتركيبة هامش نتيجة الاستغلال ومعدل دوران الاصول الاقتصادية .

$$\text{المردودية الاقتصادية } RE = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{الاصول الاقتصادية}} = \underbrace{\frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{رقم الأعمال خارج الضريبة}}}_{\text{النسبة الأولى}} \times \underbrace{\frac{\text{رقم الأعمال خارج الضريبة}}{\text{الأصول الاقتصادية}}}_{\text{النسبة الثانية}}$$

ـ **النسبة الأولى :** هي نسبة الهامش يحدد السلوك الأكثر أو الأقل ربحية لمبيعات المؤسسة يعني رقم أعمال التجاري هذا يعني فعاليتها التجارية حيث أن رقم الأعمال يجلب الزبائن .

ـ **النسبة الثانية :** هي نسبة دوران الأنشطة الاقتصادية تكتب بتدفق رقم الأعمال المسير على رأس المال الاقتصادي المعطي فالتحليل يبحث في النظر إلى فعالية المؤسسة على استعمالها الفعال لمواردها الانتاجية وعلى تحويل رأس مالها الاقتصادي إلى رقم الأعمال .

2.2 تركيبة المردودية الاقتصادية بدلالة فائض الاستغلال الاجمالي :

ـ تشرح المردودية الاقتصادية بواسطة معدل الأصول وتعتمد على ميكانيزم وهو حاصل رقم الأعمال وهامش النتيجة .

$$\text{المردودية الاقتصادية } RE = \frac{\text{الفائض الاجمالي الاستغلال } EBE}{\text{الأصول الاقتصادية}}$$

$$= \underbrace{\frac{\text{فائض الاستغلال الاجمالي}}{\text{رقم الاعمال}}}_{\text{النسبة الأولى}} \times \underbrace{\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الاصول الاقتصادية}}}_{\text{النسبة الثانية}}$$

**النسبة الاولى :** تمثل نسبة الهامش الاجمالي عن المبيعات أو رقم الأعمال فهذه النسبة ضعيفة بالنسبة للنشاطات التجارية ذات التوزيع الواسع.

ـ **النسبة الثانية :** تمثل نسبة دوران الأصول ، وتكون هذه النسبة ضعيفة في حالة وسائل الانتاج التي تدل على:

1. استثمارات ضخمة غير مستغلة.

2. استثمارات عاطلة.

3. استثمارات غير منتجة.

**خلاصة الفصل الأول :**

ـ تعتبر المردودية المالية عن مدى كفاءة نشاط المؤسسة الاقتصادية ومدى قدرتها على خلق نتيجة إيجابية (نتيجة السنة المالية ) تكون على قدر أهمية الموارد المالية (الأموال الخاصة) التي استعملت بغرض الحصول عليها خلال فترة معينة ، غالبا تكون في سنة مالية واحدة وقيامها يكون خلال المقارنة بين النتيجة والموارد.

أما المحددات الاساسية للمردودية المالية فيمكن حصرها في النتيجة والأموال الخاصة بحيث تتطلب عملية مراقبة تطورها وتوجيهها نحو أمثل المستويات الممكنة أن يتم التحكم جيدا في تطور هاته المحددات على المدى القصير والمتوسط والطويل.

# الفصل الثاني

# معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS

**تمهيد :**

ـ تمثل معايير المحاسبة الدولية مجموعة من القواعد المحاسبية يتم الاتفاق عليها التعارف على استخدامها كمرشد أساسي لتحقيق تجانس المعالجات في قياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للكيان ونتائج أعماله ، وتهدف إلى انتاج معلومات ذات جودة عالية وإيصالها إلى الأطراف المستفيدة منها ، ورغم أن معايير المحاسبة الدولية غير ملزمة لكونها تصدر عن هيئات وتنظيمات مهنية ، فمنذ ظهورها اتجهت معظم الدول طواعية إلى تطبيقها أو محاولة التوفيق بينها وبين معاييرها المحلية ، ومن هنا قمنا بتقسيم هذا الفصل على النحو التالي :

. المبحث الأول : ماهية المعايير المحاسبية الدولية.

. المبحث الثاني : المنظمات التي استهدفت وضع تحسين معايير المحاسبة الدولية .

. المبحث الثالث : المعايير الدولية وتأثيراتها على المردودية المالية.

## المبحث الأول : ماهية معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS

### المطلب الأول : نشأة وتطور معايير المحاسبة الدولية.

لقد ألزمت التطورات الاقتصادية الدولية الحاصلة في كافة الميادين إلى ضرورة وضع معايير محاسبية دولية ، وذلك من أجل تنظيم الممارسة المحاسبية وتصنيف البيانات المالية بالإضافة إلى وضع قوائم مالية تتحيز بالشفافية وتنظيم عمليات الافصاح المالي ووضع تقارير وتعد المعايير المحاسبية أداة تنظم العمل المالي والمحاسبي وذلك لمحاولة إيجاد نوع من التوفيق بين مصالح المستخدمين من المعلومات المالية والمحاسبية على حد سواء ويتم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في مختلف القطاعات ، وجاءت هذه المعايير كنتيجة لأبحاث ودراسات قامت بها نخبة من خبراء المحاسبة والتدقيق على الصعيد العالمي لقد تم تبني جملة من المعايير والإجراءات المحاسبية أطلق عليها اسم المبادئ المحاسبية والمتعارف عليها (GAAP) إلا أن هذه المبادئ لقيت انتقادات كثيرة وأثارت جدل كبير حولها ، ورغم ذلك يرى مجمل المحاسبين وأعضاء المجتمع المالي إليها بأنها كانت ذات فائدة كبيرة على مر العصور.[1]

لقد تم تشكيل لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) في سنة 1973 نتيجة لاتفاق تم بين الهيئات المهنية في عشر (10) دول، هما أستراليا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا ، اليابان ، المكسيك ، هولندا ، المملكة المتحدة ، ايرلندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، حتى عام 2000 وصل عدد الهيئات المهنية التي تمثل لجنة معايير المحاسبة الدولية عند 150 هيئة تنتمي إلى 104 دولة.[2]

وتهتم هذه اللجنة بتوحيد المبادئ المحاسبية والهدف الأساسي لهذه الهيئة هو اعداد معايير محاسبية تأخذ بعين الاعتبار عند تقديمها للقوائم المالية والعمل بشكل العام تطوير وتوافق الأنظمة والمعايير المحاسبية على المستوى والهيئات في وضع وتأسيس المعايير المحاسبية الدولية ومن

[1] فارس جميل الصوفي ، "المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة " دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، عمان الطبعة الأولى ، 2014 ، ص 67 - 68.
[2] أحمد محمد أبو شمالة ، "معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي " مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة العربية الأولى 2010 م - 1431 هـ ، ص 09.

أبرزها هيئة تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية (EES) واعتمدت بصفة أساسية على المعايير المحاسبية التي يطلق عليها (AICPA) و (FASB) كما يساهم المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في إعداد المعايير فقد عمل على انشاء مجلس مبادئ المحاسبة ، وقد شارك أيضا مجلس معايير المحاسبة الحكومية (GASB) في وضع هذه المعايير وكان ذلك في سنة 1984 ، وشاركت أيضا منظمات أخرى في هذه العملية كمعهد المحاسبين الاداريين (IMA) ومعهد المديرين الماليين (FEI) وكذلك مجلس معايير محاسبة التكاليف الأمريكي (CASB) بالإضافة إلى مصلحة الضرائب الفدرالية (RIA) لتحققت المعايير المحاسبية الدولية تطور ملحوظ وكان ذلك نتيجة جهود وعمل اللجان التي سهرت على تطوير المعايير على المستوى الدولي حتى تلقى قبول لدى فئة معدي القوائم المالية ومستخدميها وذلك من خلال تقديم اقتراحات جديدة لتطوير الممارسة المحاسبية المالية.[1]

**المطلب الثاني : مفهوم المعايير المحاسبية الدولية .**

. إن للمعايير المحاسبية الدولية تعاريف متعددة نذكر منها الآن :

**1ـ المعايير المحاسبية الدولية :** هي أدوات القياس المحاسبية المستخدمة في مجال الافصاح والتقييم المحاسبي وهي تحظى بقبول عام لمعظم الأطراف المستخدمة والمستفيدة من القوائم المالية.[2]

**2ـ المعايير المحاسبية الدولية :** هي تلك المعايير والتفسيرات التي تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.[3]

[1] فارس جميل الصوفي ، نفس المرجع السابق ، ص 68 - 69.
[2] محمود محمد عبد ربه ، " المعايير المحاسبية المصرية ومشكلات التطبيق" جامعة عين الشمس ، بدون طبعة ، 2006 ، ص 48.
[3] شالور وسام ، " المعالجة المحاسبية للأدوات المالية نفي ظل معايير المحاسبة الدولية " مذكرة شهادة الماجيستر ، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2010 - 2011 ، ص 23.

**3ـ المعـايير المحاسـبية الدوليـة :** هي قواعـد يـتم اعتمادهـا مـن طـرف مؤسسـات الأعمـال عنـد اعـداد القـوائم الماليـة ، وتشـمل المعـايير والقواعـد الوصـفية والتوجيهـات اللازمـة التي تتعلـق بعـدة موضـوعات تهـم المحاسـبة الدوليـة بشـكل عـام ، وبـالأخص القيـاس والتقيـيم والعـرض والإفصـاح ، وهـذه القواعـد التي يـتم الاتفـاق عليهـا والتي تشـمل المعـايير المحاسـبية تعتبـر كمرشـد أساسـي لتحقيـق التجـانس في قيـاس العمليـات والأحـداث التي تـؤثر على القـوائم الماليـة والتـدفقات النقديـة وإيصـال تلك المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها.[1]

**المطلب الثالث : أهمية ودوافع اصدار المعايير المحاسبية .**

**. الفرع الأول : أهمية المعايير المحاسبية الدولية.**

ـ تسـمح المعـايير المحاسـبية بتـوفير نظـام متكامـل للمعلومـات يـربط نشـاط الشـركة الأم بـالفروع التابعـة لها.

ـ تعمـل المعـايير المحاسـبية الدوليـة على تسـهيل أعمـال مصـالح الضـرائب مـن خـلال تسـهيل تطبيـق الاساليب الخاصة بالاعتراف بالإيرادات والنفقات.[2]

. استعمال المعايير على النطاق الدولي من قبل الشركات سيوفر أموال طائلة كل سنة.

ـ وجـود نظـام محاسـبي دولي سيسـاعد في التخفـيض مـن درجـة مخـاطر الاسـتثمار ، وبالتـالي التخفـيض مـن تكلفـة رأس المـال وذلـك مـن خـلال تـوفير معلومـات ماليـة تتميـز بالشـفافية والنوعيـة العـاليتين للمستثمرين.

ـ يسـاعد وجـود نظـام محاسـبي دولي موحـد في اقتصـاد مقـادير معتبرة مـن التكـاليف ، مـن شـأنها أن تعود بالفائدة على مؤسسات التدقيق ومؤسسات الخدمات الاستشارية المالية.

[1] أمين السيد أحمد لطفي ، المحاسبة الدولية الشركات المعتمدة الجنسيات ، الدار الجامعية الاسكندرية مصر ، 2004 ، ص 317
[2] أمين السيد أحمد لطفي ، "المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال " الدار الجامعية الاسكندرية ، 2005 ، ص 21.

ـ امكانية اختيار أفضل البدائل وذلك لسهولة القيام بالعمليات المقارنة وبالتالي تدفق رؤوس الأموال سيكون باتجاه الشركات الفعالة وهذا الأمر سيزيد من رفاهية أفراد المجتمع.[1]

**الفرع الثاني : دوافع اصدار المعايير المحاسبية الدولية .**

ـ تعتبر المعايير المحاسبية الدولية حاليا مرجعا يسترشد به كل المهنيون محاسبيا في جميع أنحاء العالم كما أن اصدارها جاء نتيجة لمجموعة من الدوافع تتمثل في :

ـ الاهتمام المتزايد من قبل العديد من الهيئات المحاسبية بعملية تحقيق أكبر قدر ممكن من التجانس والتوافق والطرق والأساليب والإجراءات المحاسبية بين مختلف الدول محاولة الوصول إلى لغة محاسبية مشتركة تعمل على تسهيل حركة البضائع والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود.

ـ انتشار الشركات الضخمة التي تعرف باسم الشركات متعددة الجنسيات وتدويل أسواق المال مما خلق ضغوط ساهمت في العمل على تنسيق وتوحيد المتطلبات التي تضعها الهيئات الحكومية عن تنظيم الأمور المالية وهذا في اعداد تقاريرها المالية بدلا من الاستمرار في استخدام المعايير المحلية.

ـ ظهور مشاكل محاسبية ، بسبب تضاعف الاستثمارات وزيادة حجم التضخم الذي أصبح من العوامل المهمة في إيجاد معايير محاسبية متعامل بها عبر مختلف الدول.

ـ التباين القائم في الممارسات المحاسبية بين مختلف الدول فهو في حد ذاته دافعا كافيا للبحث عن معايير محاسبية دولية جديدة لتوحيد أسس القياس وقواعد العرض والإفصاح للقوائم المالية.

. العملات الأجنبية وسعر التبادل بين دول العالم والشركات الدولية.[2]

[1] شعيب شنوف ، " محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية" ، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود ، الجزائر ، الجزء الأول ، 2008 ، ص 124 - 125.

[2] بكطاش فتيحة ، دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة (حالة الجزائر) ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 ، 2011.

**المبحث الثاني : المنظمات التي استهدفت وضع وتحسين معايير المحاسبة الدولية .**

**. المطلب الأول : لجنة معايير المحاسبة الدولية ومجلسيها IASB . IASC .**

**الفرع الأول : مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).**

**1. مجلس معايير المحاسبة الدولية . IASB**

بعد حوالي 25 عاما من البدء في تطوير المعايير [1] ، ظهرت الحاجة إلى تغيير هيكل اللجنة ، والشكل الجديد هو مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB والذي تقع على عاتقه المسؤولية لتطوير معايير التقارير المالية الدولية ، تشكل المجلس عام 2001 ليحل محل لجنة معايير المحاسبة الدولية.

ويتكون من "14" عضو ويقوم هذا المجلس بأعمال لجنة معايير المحاسبة الدولية ويختلف عن لجنة معايير المحاسبة الدولية ، وهي الهيئة السابقة له في عدة مجالات رئيسية منها :

ـ خلافا للجنة معايير المحاسبة الدولية يربط مجلس معايير المحاسبة الدولية علاقة من قبل مجموعة من الأعضاء ذوي خلفيات جغرافية ووظيفية متنوعة مستقلين عن مهنة المحاسبة.

وخلافا لأعضاء مجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية فإن أعضاء مجلس إدارة معايير مجلس المحاسبة الدولية هم أفراد يتم تعيينهم على أساس المهارة الفنية والخبرة أكثر من كونهم ممثلين لهيئات المحاسبة محلية محددة أو منظمات أخرى.

ـ ينعقد عادة مجلس إدارة مجلس معايير المحاسبة الدولية مرة كل شهر خلافا لمجلس إدارة لجنة معايير المحاسبة الدولية الذي يجتمع قرابة أربع مرات فقط خلال السنة.

[1] حسن عمر محمد ، سعد الساكني ، معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2015 ، ص 46 - 47.

**11 الخريطة التنظيمية للمجلس :**

. يتكون مجلس معايير المحاسبة الدولية من الهيئات التالية .[1]

**أ . اللجنة التنفيذية :**

مهمته إيفاد خبرته التقنية وإعداد المعايير وتبنيها .

**ب ـ مجلس الرقابة :** يتكون من إداريين تحت اسم (TRUSTES) مهمته تعيين أعضاء المجلس إعداد الموازنة وجمع الأموال (الاعانات والمساعدات) وإثراء القانون التأسيسي للمجلس.

**ج ـــ لجنة الشرح والتفسير:** اسمها القديم (SIC) وهي لجنة تسهر على شرح وتفسير المعايير الصادرة عن المجلس يلي ذلك تقديم اقتراحات تقنية حول مسائل دقيقة، انتظارا في عرض معيار نهائي مناسب.

**دـ لجنة استشارية للتعيير:** يتمثل دور هذه اللجنة في تفعيل مشاركة الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية الدولية من هيئات وطنية، جوهرية وأخرى ذوي اختصاص.

**21 أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB :**

يهدف مجلس المعايير اساسا إلى :[2]

ـ تطوير مجموعة وحيدة من المعايير المحاسبية الدولية ذات جودة عالية وقابلة للفهم والإنفاذ عالميا والتي تتطلب وجود معلومات في البيانات المالية والتقارير المالية الأخرى ذات جودة عالية وشفافة وقابلة للمقارنة لمساعدة المشاركين في الأسواق المالية العالمية المختلفة والمستخدمين الآخرين للمعلومات في صنع القرارات الاقتصادية.

. تعزيز الاستخدام والتطبيق الصارم لتلك المعايير.

[1] لخضر علاوي ، معايير المحاسبة الدولية ، IAS . IFRS ، الصفحات الزرقاء ، ص 31 - 32.
[2] لخضر علاوي ، نفس المرجع ، ص 32 - 33.

ـ في تحقيق الأهداف المتعلقة بالنقطتين السابقتين يجب مراعاة الاحتياجات الخاصة ، حسب الاقتضاء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والهيئات ذات الاقتصاد الناشئ .

ـ العمل بفعالية مع الهيئات التي تضع المعايير الوطنية من أجل تحويل المعايير المحاسبية الوطنية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى حلول ذات جودة عالية.

**الفرع الثاني : لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) :**

**1/ نشأة ومراحل تطور لجنة معايير المحاسبة الدولية :**

. يمكن إيجاز التطور التاريخي للجنة معايير المحاسبة الدولية ضمن ثلاث فترات أساسية وهي :[1]

**. المرحلة الأولى : (1973 . 1992) :**

ـ تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في عام 1973 ، بموجب اتفاق ابرام بين جمعيات المحاسبة في عشرة دول هي : "استراليا وكندا ، فرنسا ، وألمانيا ، واليابان ، والمكسيك ، وهولندا وبريطانيا وايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية " التي شكل ممثلوها أول مجلس إدارة للجنة .

**. المرحلة الثانية (1993 . 2001) :**

وقد تميزت هذه المرحلة ببدء الأنشطة التي ترمي إلى زيادة قبول الهيئات الدولية ومنها المنظمة الدولية للبورصات العالمية (IOSCO) بمعايير المحاسبة الدولية IAS ، واعتبارا من عام 1997 بدأت اللجنة في تبني الدور التطويري للمعايير ، وابتكار المعايير الخاصة بها وبدأت تتعرض لضغوطات دولية تطالب بإعادة هيكلتها وتبني معالجات محاسبية مستقلة والعمل على التوافق مع مجالس المحاسبة الوطنية في مختلف دول العالم .

[1] حسين يوسف القاضي ، سمير معذى الريشاني ، موسوعة المعايير المحاسبية ، معايير إعداد التقارير المالية عرض البيانات المالية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان الطبعة الأولى ، 2012 ، ص 20 - 27 - 41.

**المرحلة الثالثة : -2001 إلى يومنا هذا ) :**

تم في هذه المرحلة إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية **IASC** وشكل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ليحل محلها ويمارس دوره في اصدار ومتابعة وتطوير معايير اعداد التقارير المالية IFRS من خلال منهجية مقبولة عالميا تشارك فيها مختلف الأطراف المهتمة من معدي ومستخدمي ومدققي البيانات المالية ، كما بدأت هذه المعايير تحوز على ثقة وقبول المجتمع المالي على المستوى العالمي وفيما يلي سرد ملامح هذه الفترة :

1. تشكيل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB. [1]

2. تعيين اللجنة الاستشارية.

3. تعيين لجنة التفسيرات.

4. تطوير آليات وإجراءات اصدار المعايير والتفسيرات.

**I2/ أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية :**

تسعى لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى تحقيق عدة أهداف يمكن تناول أهمها فيما يلي : [2]

1ـ اعداد وإصدار معايير محاسبة دولية لتطبيقها عند اعداد وعرض القوائم المالية في مختلف أقطار العالم.

2ـ العمل المستمر والدائم على تحقيق التوافق بين المعايير المحاسبية المستخدمة في الأقطار المختلفة بهدف إعداد قوائم ذات مواصفات موحدة على المستوى الدولي.

3. طرح أفكار محاسبية يمكن تبنيها وإصدارها كمعايير محاسبية دولية تخدم المصلحة العامة. [3]

[1] حسين يوسف القاضي ، سمير مغذى الريشاني ، نفس المرجع السابق ، ص 42 - 45.
[2] أحمد محمد أبوا شمالة ، نفس المرجع السابق ن ص 11.
[3] حسين يوسف القاضي ، سمير مغذى الريشاني ، نفس المرجع السابق ، ص 20.

4ـ تحقيق قدر من التوافق بين الممارسات المحاسبية فيما بين الدول المشاركة يسمح بالقابلية للمقارنة.

5. العمل على تحقيق قدر من القبول الدولي بما يصدر عن اللجنة من معايير.

**المطلب الثاني : الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC.**

**أولا : تعريفه :**

هو منظمة عالمية لمهنة المحاسبة تأسس عام 1997 ويضم في عضويته 155 عضوا ومنظمة في 118 دولة يمثلون أكثر من (2.5) مليونين ونصف مليون محاسب.[1]

ـ يهدف اتحاد إلى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال إنشاء معايير مهنية عالية المستوى والتشجيع على اعتمادها ولتحقيق مهامه فإن الاتحاد لديه علاقة عمل وطيدة مع هيئات زميلة ومنظمات محاسبية في مختلف دول العالم.

**ثانيا : مهامه.**

. المعايير الدولية للمراجعة وخدمات التأكيد.

. معايير دولية لرقابة الجودة.

. اصدار قواعد دولية لأخلاقيات العمل.

. معايير التأهيل الدولية.

. معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

[1] حسن عمر محمد ، سعد الساكني ، نفس المرجع السابق ، ص 42 ـ 43.

**ثالثا : لجانه.**

**1ـ لجنة التعليم :** وتضع معايير التعليم والتدريب التأهيلي اللازم لمزاولة التدقيق (المحاسبة القانونية ) بالإضافة إلى التعليم المهني المستمر لأعضاء المهنة على أن تخضع بيانات اللجنة لموافقة المجلس.[1]

**2ـ لجنة السلوك المهني :** وتضع معايير آداب السلوك المهني وتعزيز قيمتها وقبولها من قبل المنظمات لأعضاء بموافقة مجلس الاتحاد.

**3ـ لجنة المحاسبة المالية والإدارية :** وتعمل على تطوير المحاسبة المالية والإدارية عبر إيجاد البيئة التي تزيد مستوى كفاءة المحاسبين الاداريين في المجتمع بصورة عامة ولها أن تصدر البيانات اللازمة مباشرة نيابة عن مجلس الاتحاد .

**4ـ لجنة القطاع العام :** وتضع المعايير والبرامج الهادفة لتحسين الادارة المالية للقطاع العام وقدرته المحاسبية بما في ذلك :

. وضع معايير المحاسبية والمراجعة وتعزيز قبولها الطوعي .

. وضع البرامج لتشجيع البحث والتعليم.

. تشجيع وتسهيل تبادل المعلومات بين المنظمات الأعضاء والجهات الأخرى المهتمة .

ولذلك فقد أعطيت اللجنة صلاحية اصدار معايير المحاسبة والمراجعة وإعداد التقارير في القطاع العام نيابة عن مجلس الاتحاد.

[1] حسن عمر محمد ، سعد الساكني ، نفس المرجع السابق ، ص 42 - 43.

**رابعا : عضوية الاتحاد :**

العضوية في الاتحاد الدولي للمحاسبين مفتوحة لهيئات المحاسبة المعترف بها قانونيا [1] ، أو بحكم الاجماع في أوطانها كمنظمات ذات أهمية لها سمعتها الحسنة في مهنة المحاسب وتشمل العضوية في الاتحاد الدولي للمحاسبين في لجنة المعايير الدولية للمحاسبة، ويبلغ عدد المحاسبين في المنظمات الأعضاء بالاتحاد الدولي للمحاسبين تقريبا 2000000 محاسبا في العمل المهني والخاص والتعليم والحكومة.

**المطلب الثالث : لجنة ممارسة المراجعة الدولية : IAPC.**

أعطيت لهذه اللجنة صلاحيات اصدار مسودات معايير المراجعة والخدمات التابعة بالنيابة عن مجلس الاتحاد IFAC على أن تسعى لتحقيق القبول الطوعي لتلك المعايير أو البيانات وتعزيزها ويتم تعيين أعضاء لجنة IFAC من قبل منظمات أعضاء يمثلون دولا يختارها مجلس الاتحاد تضم اللجان الفرعية التي تشكلها لجنة ممارسة المراجعة الدولية ممثلين من غير الدول الممثلة في اللجنة وذلك للحصول على أكبر عدد ممكن من وجهات النظر المختلفة، ويتمتع كل بلد ممثل في هذه اللجنة بوص واحد فقط.

تتضمن لجنة مراجعة المحاسبة الدولية ابتداءا من 1994 أعضاء من 13 دولة وهي : استراليا ، البرازيل ، كندا ، مصر ، ألمانيا ، فرنسا ، المكسيك ، هولندا ، اليابان ، السويد ، المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية اجراءات العمل في لجنة ممارسة المرجعة الدولية تبدأ باختيار مواضيع من أجل دراستها، وقبل ذلك يتم تأسيس لجنة فرعية لهذا الغرض حيث تقوم اللجنة، IAPC بتفويض المسؤولية الأولية لهذه اللجنة الفرعية كي تعد وتحضر مسودات معايير وبيانات المراجعة، وتدرس اللجنة الفرعية المعلومات الأساسية التي تتكون على شكل بيانات وتوصيات أو دراسات أو معايير صادرة عن منظمات الأعضاء أو الهيئات الإقليمية أو هيئات أخرى، ومن ثم تعد مسودة

[1] لخضر علاوي ، نفس المرجع السابق ، ص 25.

العرض كنتيجة لهذه الدراسة، كي تقوم لجنة ممارسة المراجعة الدولية بدراستها ومناقشتها، فإذا وافقت على هذه المسودة عن طريق موافقة ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يملكون حق التصويت في اللجنة على أن لا يقل عدد الاصوات الموافقة غن تسعة أصوات ممثلة في اجتماعا للجنة، تقوم اللجنة بتوزيع المسودات بشكل موسع بهدف الحصول على كافة الانتقادات من المنظمات الأعضاء ومن الوكالات الدولية التي يحددها الاتحاد، كما تترك لهم الوقت الكافي لإبداء آرائهم وتعليقاتهم وتقوم بدراستها والتصويت عليها حسب قواعد الأغلبية 4/3 المقررة.

ـ عند اصدار المعيار أو البيان يحدد تاريخ سريانه وتكون لغة المعيار الانجليزية ويعطي وقت كاف لترجمته إلى اللغات الأخرى عن طريق المنظمات الأعضاء التي تذكر اسم المنظمة التي قامت بالترجمة، هذه اللجنة أصدرت 34 معيارا إلى غاية 1999.[1]

**. المبحث الثالث : معايير المحاسبة الدولية وتأثيراتها على المردودية المالية.**

**. المطلب الأول : معايير التثبيتات الملموسة وغير الملموسة "IAS16" . "IAS38" .**

**1. المعيار "IAS16" الممتلكات والمنشآت والمعدات.**

ـ تمثل الممتلكات والمنشآت والمعدات الأصول المادية التي تحتفظ لها المؤسسة [2] لاستخدامها في الانتاج أو لغرض تقديم السلع أو الخدمات أو تأجيرها للغير أو لأغراض إدارية، ويتوقع أن تستخدم لفترة تتجاوز السنة، ومن بين الأمثلة لهذه الاستثمارات الأراضي ، المباني ، الآلات، السفن ، الطائرات والسيارات ، الاثاث ، والتركيبات والمعدات ذات الطبيعة والاستخدامات المتشابهة في عمليات المؤسسة.

[1] حسين القاضي. مأمون حمدان ، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص 111 - 112.
[2] شعيب شنوف، نفس المرجع السابق ، ص 92.

**11. مجال تطبيق المعيار:**

ـ يهدف هذا المعيار إلى معالجة الممتلكات، التجهيزات والمعدات محاسبيا يطبق هذا المعيار معالجة الممتلكات والتجهيزات والمعدات محاسبيا باستثناء تكلك الحالات التي يشترط أو يسمح فيها معيار

محاسبي دولي آخر بمعالجة محاسبية مختلفة بحيث لا يطبق هذا المعيار على الغابات وما شابهها من الموارد الطبيعية المتجددة، استكشاف واستخراج المعادن والنفط والغاز الطبيعي وما شابهها من الموارد غير المتجددة.

**الشكل (12): مجال تطبيق المعيار IAS16**

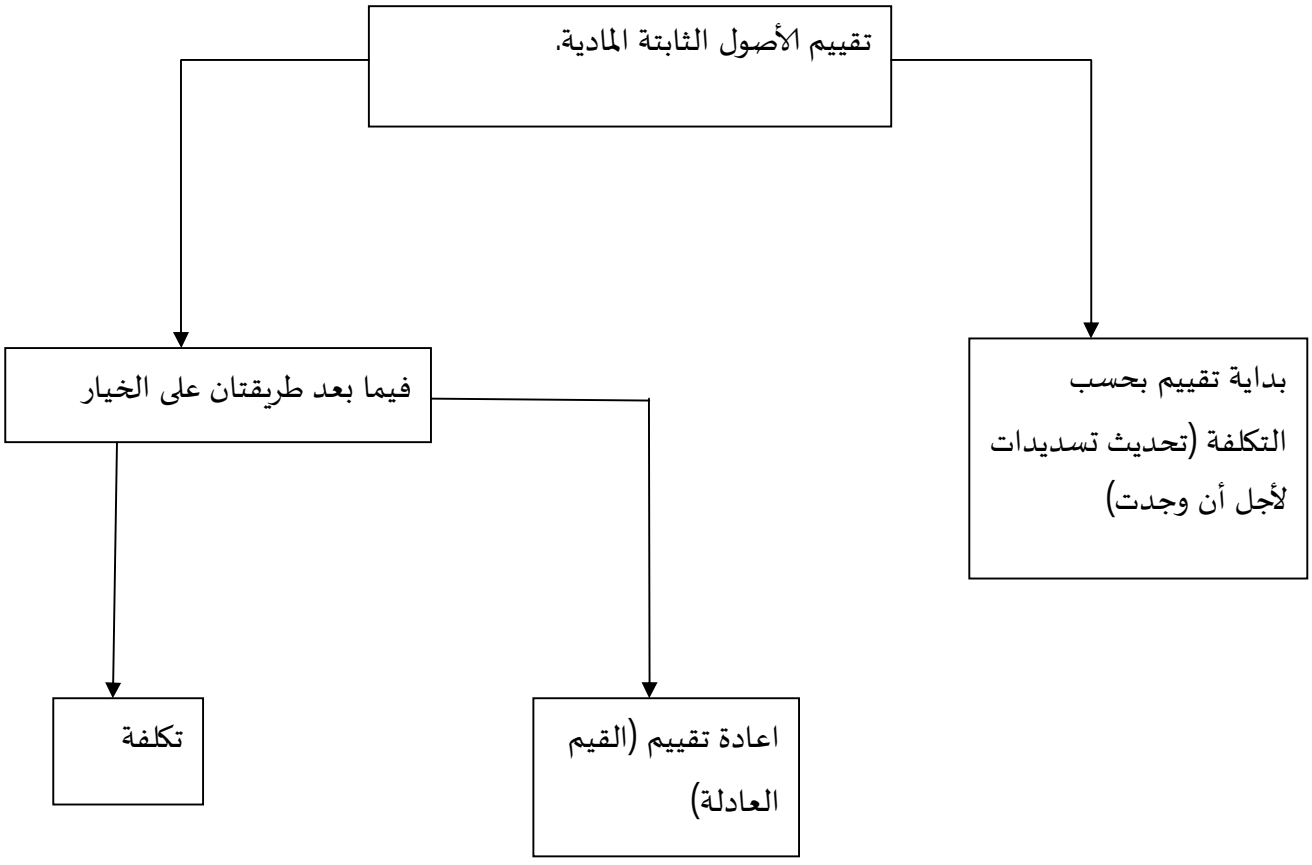


**المصدر:** محمد بوتين ، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، الصفحات الزرقاء ، ص 97.

**21. الاعتراف والتقييم للممتلكات والمنشآت والمعدات :**

**121. الاعتراف :**

* يمكن أن تعتبر المؤسسة الممتلكات، التجهيزات والمعدات أصولا في الحالات التالية :[1]

. احتمال تدفق منافع اقتصادية متعلقة بالأصول.

. امكانية قياس تكلفة الاصل بشكل موثوق.

كما تمثل الممتلكات والتجهيزات جزءا رئيسيا من أصول المؤسسة وعليه فهي تؤثر في عرض مركزها المالي .

ـ تحت ظروف معينة يمكن للمؤسسة امتلاك ممتلكات وتجهيزات لأغراض وقائية أو بيئية، وقد لا يؤدي ذلك إلى زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية مباشر بل يكون ضروريا لأجل الحصول على منافع اقتصادية للاستثمارات أخرى في هذه الحالة يتأصل امتلاك الممتلكات والتجهيزات عن طريق الاعتراف بها كاستثمارات إلا أن هذا الاعتراف لا يجب أن يتعدى اجمالي القيمة القابلة للاسترداد من هذه الاستثمارات المرتبطة بها.

ـ تقييم الاصول الثابتة المادية ، في حالة توفر شروط تسجيلها، كأصل بتكلفة شراءها (سعر شراء صافي من كل التخفيضات التجارية والمالية، بما في ذلك خصم تحصيل الدفع + حق الجمارك (إن وجدت) وكل الرسوم غير القابلة للإرجاع ويضاف إلى تكلفة الشراء هذه التكاليف المباشرة التي يتغلب دفعها لتصبح جاهزة للاستعمال خاصة :[2]

. تكاليف إيصالها للشحن والتفريغ.

. مصاريف اقامتها وتركيبها.

[1] لخضر علاوي ، نفس المرجع السابق ، ص 93 ـ 94.
[2] محمد بوتين ، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، الصفحات الزرقاء ، ص 98 ـ 99.

ـ مصاريف التخلص منها التي تعود على عاتق المؤسسة في نهاية المطاف (مصاريف اقلاعها وتهيئة المكان بعد نزعها) إنها مصاريف إقامة الاصل واستعماله لفترة معينة خارج استعمالها في انتاج المخزونات.

. مصاريف مستخدمين مرتبطة بشكل مباشر بالحصول على الأصل.

*وتستثني ولا تدخل في تكلفة الاصل المصاريف التالية :

. تكاليف إقامة مركب جديد وانتاج منتج جديد.

. مصاريف انطلاقها ومصاريف ما قبل استغلال.

. تكاليف ترحيل أو إعادة تنظيم النشاطات أو جزء من هذه النشاطات.

### 31. اهتلاك التثبيتات المادية :

ـ يمثل اهتلاك التثبيتات المادية في المؤسسة أحد أهم مفردات القوائم المالية، ومحاسبيا فإن الاهتلاك له مفهوم ومحددات وطرق نتناولها على النحو التالي :

### 131. الاهتلاك :

يسمح الاهتلاك بتسجيل التقادم العادي لتثبيت سبب استخدامه حيث يجب تمييزه عن خسارة القيمة التي تعكس كل انخفاض آخر في المنافع المتوقعة لتثبيت ما ناتج عن تقادم استثنائي أو تفاوت تكنولوجي غير متوقع.[1]

[1] بحار حسنة، معايير المحاسبة الدولية ، الصفحات الزرقاء ، 2010، ص 130.

لحساب وتسجيل اهتلاك الأصل لا بد من توفر العناصر التالية :[1]

**أ ـ المبلغ القابل للاهتلاك :** يتم تحديد هذا المبلغ انطلاقا من تكلفة الشراء (قيمة الحصول على التثبيت) بعد خصم القيمة المتبقية .

**ب ـ القيمة الباقية :** هي حسب المعايير IFRS المبلغ الذي يمكن أن تحصل عليه المؤسسة مقابل تنازلها عن الأصل في نهاية مدة المنفعة لمدة استعماله، أخذ في الحسبان تكاليف اخراجه وطرحها من هذا المبلغ.

**ج . مدة المنفعة ( العمر الانتاجي للأصل ) :** هي مدة الاستعمال المحددة من طرف المؤسسة أو عدد وحدات الانتاج التي تنوي المؤسسة الحصول عليها نتيجة استعمالها للأصل.

**231. طريق الاهتلاك :**

هناك ثلاث طرق للاهتلاك على المؤسسة اختيار أحدها وهي :

أ . طريقة الاهتلاك الخطي وطريقة القسط الثابت.

ب ـــ طريقة الاهتلاك المتناقص : ويفرق بين الاهتلاك المتناقص والاهتلاك المتسارع بمعدل مضاعف، والاهتلاك المتناقص يطبق على القيمة الثابتة.

ج . الاهتلاك بحسب عدد وحدات الانتاج المقدر:

. يعد النظر في القيمة الباقية ندة المنفعة وطريقة اهتلاك الأصل كل سنة على الأقل وفي حالة المراجعة لابد من تسجيل ذلك لتغيير التقدير المحاسبي حسب ما جاء به المعيار IAS 08 يحسب الاهتلاك ويسجل سنويا في حالة كون أن القيمة العادية للأصل المعني أكبر من القيمة المحاسبية وهذا مادامت قيمته الباقية لا تتعدى قيمته المحاسبية.

[1] محمد بوتين، نفس المرجع السابق ، ص 104.

**4.1. أثر المعيار "IAS 16" على المردودية المالية :**

يمكن أن يظهر أثر المعيار المحاسبي "IAS 16" على المردودية المالية للمؤسسة من خلال عنصرين هما :[1]

. إعادة تقييم التثبيتات المادية.

. الاهتلاكات.

**1.4. إعادة التقييم :** إن إعادة التقييم لم تدرج في إثراء المخطط المحاسبي الوطني إلا بعد أن رخص القانون بها انطلاقا من اعتماده معاملات اعادة تقييم قانونية، كلما صدرت مراسيم في ذلك تطبق بصفة واحدة على كل المؤسسات ولا تستند إلى سوق الاصل ، أو واقع استعماله في المؤسسة وما يرجى من عوائد في المستقبل كما أن هذا المخطط يقتضي باعتماد المؤسسة على مبدأ التكلفة التاريخية ضمن مرجعية تجعل اللجوء إلى تحديد خسائر القيمة محدودا وإعادة مالا يتم تقدير الخسائر التي تحس الأصول الثابتة، وهذا عكس ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي حيث يسمح للمؤسسة باختيار إعادة تقييم تثبيتاتها المادي دوريا ، شرط أن تستمر في هذه العملية إذا اختارتها.

إذن بتطبيق المعيار "IAS 16" يمكن أن يؤثر فرق اعادة التقييم سلبا أو إيجابا على النتيجة والأموال الخاصة للمؤسسة، وهذا حسب المعالجات الخاصة بهذا الفرق وكيفية الاعتراف بها (في الأموال الخاصة أو حسابات التسيير والتي سبق ذكرها وبالتالي سيؤثر مباشرة على المردودية المالية ويتسبب في تغييرها وتذبذبها.

**2.4. الاهتلاكات :** إن تغير مدة الاهتلاك وفق ما نصت عليه المعايير الدولية يكون له الأثر المباشر على النتيجة وبالتالي على المردودية المالية للمؤسسة، وهذا محتمل الحدوث خاصة إذا تعلق الأمر بالتجهيزات الصناعية (آلات ، معدات) نظرا للتقدم التكنولوجي المستمر والسريع الذي يجعل التجهيزات تفقد قيمتها وتهتلك تكنولوجيا ما قبل أن تهتلك ماديا.

[1] بن بلقاسم سفيان ، النظام المحاسبي المالي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2000 ، ص 240.

## 2. المعيار "IAS 383" التثبيتات غير الملموسة (غير المادية) :

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي الثامن والثلاثون الاعتراف بكل الانفاق على البحث على أنه أعباء عندما يتم تحمله، وفيما يلي أمثلة على الأعباء الأخرى التي لا تتسبب في نشوء أصل غير ملموس ممكن الاعتراف به في القوائم المالية :

. مصاريف الانطلاق أو مصاريف ما قبل التشغيل.

. مصاريف التدريس والتكوين.

. مصاريف الدعاية والإشهار.

. مصاريف تغيير موقع أو اعادة تنظيم أو هيكلة جزء من المؤسسة أو جلها يتم الاعتراف بهذه المصاريف على هذه العناصر على أنها أعباء عندما يتم تحملها.[1]

* يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة والتي لم يتم التعامل معها بالتحديد في معيار آخر.[2]

يلزم هذا المعيار المؤسسة الاعتراف بالأصل غير الملموس في حال وفقط في حال الوفاء بالمعايير (الشروط) المحددة كما يحدد المعيار أيضا كيفية قياس القيمة المسجلة للأصول غير الملموسة ويتطلب اجراء افصاحات محددة حولها.

## 12* مجال تطبيق المعيار:

* يجب على المؤسسات تطبيق هذا المعيار في محاسبة الأصول غير الملموسة باستثناء :

* الاصول غير الملموسة التي يعالجها معيار محاسبي دولي آخر.

[1] شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية إلى (IAS / IFRS) الجزء 02 ، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود ، نهج باب عروق ـ الجزائر ، ص : 138.
[2] لخضر علاوي ، نفس المرجع السابق ، ص 112.

* الأصول المالية كما هي معرفة في نص المعيار الدولي IAS32 الأدوات المالية، الإفصاح والعرض ).

* الاعتراف بأصول الاستكشافات تقييمها وقياسها (أنظر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 6 "استكشاف وتقييم الموارد المعدنية"

* الاتفاق على تطوير واستخراج المعادن النفط ، الغاز الطبيعي والمصادر المماثلة غير المتجددة.

* إذا تناول معيار محاسبي دولي آخر نوعا معينا من الاصول غير الملموسة ، فإنه يجب على المؤسسة تطبيق ذلك المعيار بدلا من المعيار الدولي "38" فعلى سبيل المثال لا ينطبق هذا الأخير على :

. الاصول غير الملموسة التي تحتفظ بها المؤسسة للبيع أثناء السير العادي للعمل (أنظر المعيار المحاسبي الدولي 2 "المخزون" والمعيار 11 "عقود الانشاء".

. أصول الضريبة المؤجلة (أنظر المعيار المحاسبي رقم 12 "الضرائب على النتيجة".

. اللأصول الناشئة من المنافع المستخدمين.

. الأصول غير الملموسة وغير المتداولة والمصنفة على أنها محتفظ بها برسم البيع (أو المشمولة في مجموعة تصرف مصنفة على أنها محتفظ بها برسم البيع) وفقا للمعيار الدولي لاعداد التقارير المالية 5 الاصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة".

. الشهرة الناجمة من دمج الأعمال (أنظر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 3 "اندماج الأعمال" .

**2 . 2 . الاعتراف بالتثبيتات غير الملموسة :**

. يتم الاعتراف بها فقط في الحالتين التاليتين :[1]

أ . إذا كان من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المتعلقة بالأصل ستتدفق على المنشأة .

[1] حسين القاضي ، مأمون حمدان ، نفس المرجع السابق ، ص 116.

ويجب على المنشأة تقييم احتمال تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية باستخدام افتراضات معقولة ومدعومة تمثل أفضل تقدير للإدارة لمجموعة الظروف الاقتصادية التي ستبقى على مدى العمر النافع للأصل.

ب ــ إذا كان من الممكن قياس تكلفة الأصل بشكل موثوق به ويجب أن يقاس الاصل غير الملموس مبدئيا بالتكلفة.2

**.3. إهتلاك التثبيتات غير الملموسة**

يعتمد في حساب وتسجيل الاهتلاك أو عدم حسابه وتسجيله فيما يخص التثبيتات غير الملموسة على مدة المنفعة وهي المدة التي تجني فيها المؤسسة ادخالات صافية للخزينة ناتجة عن استعمال الاصل المعني .

. إذا كانت مدة المنفعة محددة فإن التثبيت قابل للاهتلاك ويهتلك ، أما إذا كانت هذه المدة غير محددة وهذا يعني عدم تقدير مدة معينة تجني المؤسسة خلالها مداخيل[1] صافية للخزينة فإن الأصل المعني في هذه الحالة أصل قابل للاهتلاك ولا يهتلك.

**2.4. الاعتراف بمصاريف البحث والتطوير:**

ينص هذا المعيار على وجوب التمييز بين مصاريف البحث والتطوير من خلال التمييز بين المرحلتين :[2]

**2.4.1. البحث :** دراسة مبتكرة ومخططة يتم إجراؤها بهدف كسب معارف أو فهم علمي أو فني جديد .

**2.4.2. التطوير** : تطبيق نتائج البحث أو معرفة أخرى على خطة أو تصميمها من أجل انتاج مواد جديدة أو محسنة بصورة جوهرية.

[1] محمد بوتين ، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية ، الصفحات الزرقاء ، الجزائر ، 2010 ، ص 138.
[2] طارق عبد العال حماد ، معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها رحالات علمية مطلوبة ، الجزء 2+ الدار الجامعية ، الأسكندرية ، 2008 ، ص 240 - 241.

**2.4.3. مصاريف البحث :** يجب عدم الاعتراف بأي أصل غير مادي ناتج من البحث أو من مرحلة البحث لمشروع داخلي . يجب الاعتراف بالإنفاق على البحث أو على مرحلة البحث لمشروع داخلي على أنه مصاريف عندما يتم تحملها.[1]

**2.4.4. مصاريف التطوير :**

يعترف بها كتثبيت غير ملموس إذا وافقت الشروط التالية :

. الجدوى الفنية لإكمال الموجود غير الملموس بحيث يصبح متوفرا للاستعمال أو البيع.

. نيتها لإكمال الأصل غير المادي واستعماله أو بيعه.

. كيف سيول الأصل غير المادي منافع اقتصادية مستقبلية محتملة، ويجب على المؤسسة بين أشياء أخرى بيان وجود سوق الأصل غير المادي أو الاصل المادي نفسه أو إذا كان سيتم استعماله داخليا الاصل غير المادي.

**2.6. أثر المعيار "IAS38" على المردودية المالية :**

. يظهر أثر المعيار **"IAS38"** من خلال الاعتراف بمصاريف البحث والتطوير والمصاريف الأخرى حيث يجب على المؤسسة أن تميز بينها وفقا للشروط السابقة الذكر.

. وينطبق المعيار "IAS38" فإن المؤسسة [2] وابتداءا من تاريخ تبني المعيار فصاعدا تتحمل كل هذه التكاليف نهائيا مهما كان حجمها بالإضافة إلى ذلك يمكن للمؤسسة أن تتحمل أعباء اضافية أخرى والمتمثلة في مصاريف التطوير والنفقات اللاحقة للتثبيت غير الملموس، وهذا إن لم تستطع الفصل بين مرحلتي البحث والتطوير وكذلك إذا لم توافق الأعباء اللاحقة الشروط السابقة حيث تواجه كثير من المؤسسات صعوبة في الفصل بين هاتين المرحلتين وكذلك في إخضاع الأعباء اللاحقة لشروط الدمج في التثبيت غير الملموس وهذا ما يزيد من احتمال ارتفاع التكاليف، حيث يظهر اثر التحمل النهائي لهذه الأعباء في جدول حسابات النتائج

[1] شعيب شنوف ، نفس المرجع السابق ، ص 143 .
[2] أحمد طراطار ، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2002 ، ص 194 - 195.

ويؤثر بصفة مباشرة على نتيجة المؤسسة فيخفض فيها بقدر ارتفاع التكاليف وهذا الانخفاض الحاصل في النتيجة يؤدي بدوره إلى انخفاض نسبة المردودية المالية للمؤسسة .

**المطلب الثاني : "IAS36" الانخفاض في قيمة الأصول .**

يعرض هذا المعيار المعالجة المحاسبية للانخفاض في قيمة الموجودات والإفصاح عنها، حيث يطالب بالاعتراف بالخسارة الناجمة عن الانخفاض في قيمة الموجودات بحيث لا يتم تسجيل الموجودات بما لا يزيد على المبلغ القابل للاسترداد ويعرف المعيار المبلغ القابل للاسترداد بأنه صافي سلع البيع للأصل أو قيمته المستخدمة (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل ) أيهما أعلى كما يعرض المعيار مصادر المعلومات عن الانخفاض في القيمة وطرق قياس الانخفاض.[1]

**1. هدف المعيار "IAS36"**

. يهدف المعيار إلى وصف الاجراءات التي تتبعها المؤسسة لدراسة تدني القيمة المحاسبية لاصولها كما يصف مختلف مراحل المعالجة المحاسبية لهذا التدني وبالتالي ضمان أن لا تختلف القيمة المحاسبية المعترف بها في القوائم المالية عن القيمة القابلة للاسترداد لمجمل أصول المؤسسة.

كما يعرض المعيار أهم المعلومات الواجب الافصاح عنها من قبل المؤسسة عن التغير في قيمة أصولها.

**2. مجال تطبيق المعيار "IAS36" :**

. ينبغي تطبيق هذا المعيار عند انخفاض قيمة عناصر الأصول باستثناء ما يلي :[2]

. عقارات التوظيف التي يتناولها المعيار الدولي " IAS . 40 " .

. عناصر المخزونات التي يتناولها المعيار الدولي " IAS 02".

. عناصر الاصول الناجمة عن عقود الانشاء التي يتناولها المعنيار الدولي "IAS 11" .

[1] حسين القاضي ، مأمون حمدان ، نفس المرجع السابق ، ص 127.
[2] لخضر علاوي ، نفس المرجع السابق ، 146.

. عناصر اصول الضريبة المؤجلة التي يتناولها المعيار "IAS 12" .

. عناصر الاصول الناجمة عن منافع الموظفين التي يتناولها المعيار "IAS 19" .

## 3. الخطوات المتبعة في المعيار المحاسبي الدولي " IAS 36".

يمكن تلخيص الاجراءات التي يجب أن تطبقها المؤسسة لتأكد من أنه قد تم تسجيل تثبيتاتها بقيمة لا تتجاوز قيمتها القابلة للاسترجاع كما يلي :

. تحديد التثبيت أو مجموعة التثبيتات المشتبه بانخفاض قيمتها من خلال المؤشرات الداخلية والخارجية.

ـ قياس القيمة القابلة للاسترداد للتثبيت (القيمة العادلة منقوص منها مصاريف البيع أو قيمة المنفعة).

. تسجيل القيمة الجديدة للاصل مع تعديل نتيجة السنة المالية.

### 1.3. مؤشرات تدني القيمة :

#### 1.1.3. المؤشرات الخارجية :

ـ انخفاض القيمة السوقية للأصل إلى حد كبير أكثر من المتوقع نتيجة للتقادم ولمرور الوقت والاستعمال العادي .[1]

ـ حدوث تغيرات هامة ذات أثر عكسي على المؤسسة خلا الفترة أو توقعها في المستقبل القريب في البيئة النقدية السوقية الاقتصادية أو القانونية التي تعمل فيها المؤسسة أو في السوق الذي ينتمي إليه الاصل.

[1] لخضر علاوي ، نفس المرجع السابق ، ص 149.

ـ ارتفاع أسعار الفائدة أو معدلات العائدة الأخرى في السوق على الاستثمارات خلال الفترة ، واحتمال أن تؤثر الارتفاعات على سعر الخصم المستخدم في حسابات قيمة منفعة الاصل مما يخفض من مبلغ الاصل القابل للتحصيل بشكل مادي .

. ارتفاع معدلات الصرف.

. المبلغ المسجل لصافي اصول المؤسسة المقدمة للتقارير أعلى من رأسمال السوقي.

### 2.1.3. المؤشرات الداخلية :

. التقادم أو التلف الفيزيائي للأصل التدهور الطبيعي .

. تغير نمط استعمال الاصل مما سيؤثر على مردودية المستقبلية سلبا.

ـ توفر أدلة من تقارير داخلية تشير غلى أن الأداء الاقتصادي لأصل هو أسوء أو سيكون اسوء مما هو متوقع.

### 2.3. الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة :

ـ عند انخفاض القيمة للاسترداد عن القيمة الدفترية (المحاسبية) للتثبيت، يجب تخفيض هذه الأخيرة، ويتم الاعتراف بالانخفاض كخسارة [1] ضمن جدول حسابات النتائج.

ـ إذا تعرض أصل معا ، تقييمه بموجب المعالجة البديلة في المعيارين المحاسبيين "IAS16" و "IAS38" إلى الانخفاض، وكان هناك فائض اعادة تقييم معترف به في الفترات السابقة، يتم معالجة خسارة التدني في قيمة التثبيت يخصمها من حساب فائدة اعادة التقييم، وفي حالة زيادة قيمة خسارة التدني عن هذا الفائض يتم الاعتراف بمبلغ الزيادة كخسارة ضمن جدول حسابات النتائج.

[1] خالد جمال الجعرات، معايير التقارير الحالية الدولية ، اثر ، لنشر والتوزيع الطبعة الأولى ، عمان الأردن ، 2008 ، ص 438.

ـ يتطلب الاعتراف بخسائر الانخفاض تعديل قسط الاهتلاك للفترات المستقبلية حتى تصبح القيمة المعدلة للتثبيت موزعة بانتظام على مدى الدهر الانتاجي المتبقي له.

**4. أثر المعيار " IAS 36" على المردودية المالية :**

ـ لقد كانت التكلفة التاريخية هي [1] المرجعية الوحيدة لتقييم التثبيتات في المؤسسة، حيث يتم تقدير اي خسائر قيمة لها، ويتطبق المعيار " IAS 36" قد تنتج آثار كبيرة على المردودية المالية للمؤسسة تتسبب في تقلبها وتغيرها، وهذا ليكون الاعتراف بخسائر القيمة لتثبيتات يتم في جدول حسابات النتائج وتتحمل تكاليف إضافية كما يمكن أن يعترف بها ايضا في الأموال الخاصة (فرق إعادة التقييم ) إذا تعلق الأمر بتثبيتات معاد تقييمها ، فالبتالي من المحتمل جدا أن يكون لهذا المعيار اثر سلبي خاصة على المؤسسات التي لم تنظر في القيمة القابلة للاسترداد لتثبيتاتها من قبل، والتي ينعدم فيها فرق إعادة التقييم لامتصاص خسائر القيمة مما يجعل مردوديتها المالية مهددة بالانخفاض .

**المطلب الثالث : المعيار "IAS 02 3" المخزون .**

**1ـ المخزون هو :** أصل يتم الاحتفاظ به لغايات البيع في سياق النشاط العادي، أو يكون قيد التصنيع ، أو على شكل مواد واوازم تستهلك في العملية الانتاجية أو تقديم الخدمة ويضم المخزون البضائع المشتراة لغرض اعادة البيع شاملة.[2]

ـ تشتري المؤسسة سلعا تخزن في الغالب لتباع في أقرب وقت ممكن ودون ادخال اي تغيير على تركيبتها الكيميائية وشكلها (بضائع) كما تشتري مواد تخزن يتم ادخالها بعد ذلك في المعامل

[1] محمد بوتين نفس المرجع السابق ، ص 129.
[2] أحمد حلمي جمعة ، نفس المرجع السابق ، ص 193 - 194.

والورشات قصد تحويلها إلى منتجات تامة الصنع تخزن وتباع، وقد تشتري لوازم تخزن ويتم استهلاكها في تقديم الخدمات.[1]

**2. قياس تكلفة المخزون :**

. يجب أن تتضمن تكلفة المخزون ما يلي :

ـ تكاليف الشراء بما في ذلك الضرائب ومصاريف النقل والمناولة ، وذلك بعد استبعاد الخصومات التجارية المكتسبة .

. تكاليف التحويل بما في ذلك التكاليف غير المباشر ، والثابتة والمتغيرة.

. تكاليف أخرى يتم تحملها لإحضار البضائع لمكانها ووضعها الحالي .[2]

**3ـ تقييم المخزونات :** تقيم المخزونات في العادة مرتين ، مرة عند ادخالها إلى المخازن ومرة عند جردها في نهاية الدورة.

**3.1. تقييم المخزونات عند الادخال :**

يتم حساب تكلفة المخزونات كما يلي :[3]

والشكل الموالي يبين مكونات هذه التكلفة :

[1] محمد بوتين ، نفس المرجع السابق ، ص 166 - 169.
[2] خالد جعرات ، نفس المرجع السابق ، ص 485.
[3] محمد بوتين ، نفس المرجع السابق ، ص 166 - 169.

**الشكل (2.2) : مكونات تكلفة المخزون .**

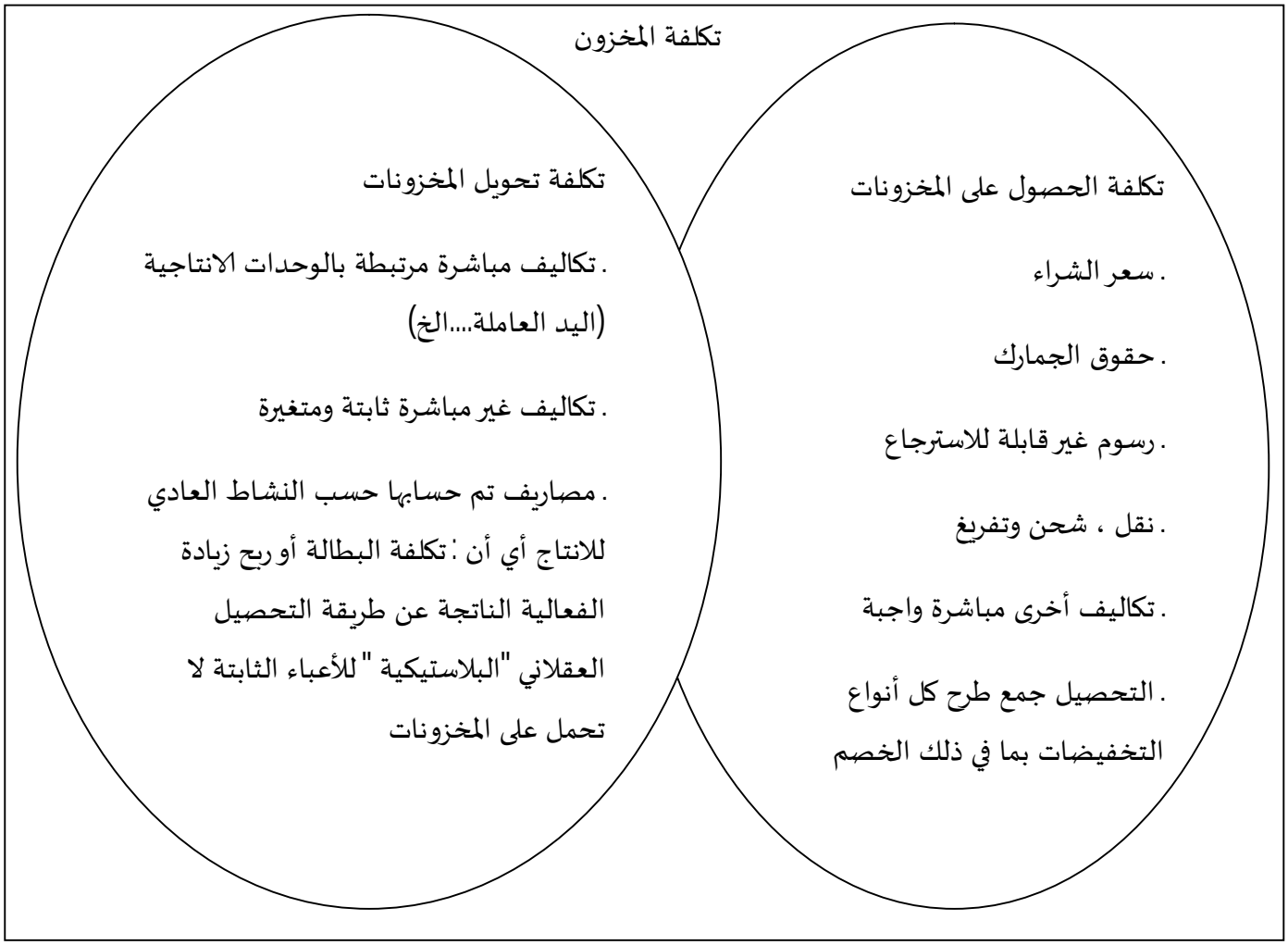


المصدر: محمد بوتين ، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية ، الصفحات الزرقاء ، ص 167.

. ويمنح معيار IAS 02ادخال كل ما هو غير عادي في تكلفة المخزون مثل :

. مبالغ غير عادية ناتجة عن نفايات وبقايا التصنيع في اليد العاملة وتكاليف انتاج أخرى.

. تكاليف التخزين إلا إذا كان ذلك ضروريا بين مرحلتين من مراحل الانتاج .

. تكاليف القروض (ما عدا شروط المعيار (IAS23).

. مصاريف عامة إدارية لا تشارك في وصول المخزون إلى حالته ومكان تواجده .

. فروق الصرف المرتبطة بالحصول على المخزونات.

. مصاريف التوزيع.

### 2.3. تقييم المخزونات عند الجرد :

ـ تـدرس المؤسسـة مـدى تـدهور قـيم [1] مخزونـات وذلـك بمقارنـة القيمـة الصـافية القابلـة للتحقيـق للمخـزون المغني مـع تكلفـة إدخالـه أو يكـون هنـاك تـدهور وتـدهور ضـروري إذا كانـت القيمـة الصـافية القابلـة للتحقيـق أصـغر مـن تكلفـة ادخالـه إلى المخـازن عنـد الحصـول عليـه، يقـيم المخـزون عنـد الجـرد بالمبلغ الأصغر ما بين المبلغين :

مبلغ القيمة الصافية القابلة للتحقيق وتكلفة المخزون عند الحصول عليه.

تحسب القيمة الصافية القابلة للتحقيق لمخزون كما يلي :

| |
|---|
| القيمة الصافية القابلة للتحقيق = سعر البيع المقرر في اطار النشاط العادي – التكلفة المقدرة للانتاج المخزون - التكاليف المقدرة الضرورية لتحقيق عملية البيع. |

### 4. اثر المعيار "IAS 02" على المردودية المالية :

ـ إن المخـزون يـؤثر تـأثيرا مباشـرا على تقـدير اجمـالي الـربح وتكلفـة المبيعـات حيـث أن [2] تضـخيم قيمـة المخـزون قـد يغـدو هـدفا إداريـا أحيانـا لتحميـل الـدخل وإجمـالي الـربح ، الـذي يـؤدي بـدوره إلى تضـخيم صـافي الـربح ، ومـا يـرتبط بـه مـن توزيعـات أو تخصيصـات كالتوزيعـات إلى المـلاك أو بالتـالي تضـخيم المردوديـة الماليـة وذلـك عـن طريـق دمـج التكـاليف الأخـرى المتعلقـة بالمبيعـات في تكلفـة المخـزون حتى يـتم تغطيتهـا بسـعر البيـع، حيـث أن العلاقـة بـين تكلفـة المبيعـات واجمـالي الـربح علاقـة عكسـية أي كلمـا قلـت تكلفـة المبيعـات كلمـا زاد اجمـالي الـربح، وعنـه يمكـن القـول أن تكلفـة المخـزون تعتبـر مـن المحددات الرئيسية لتكلفة المبيعات .

[1] محمد بوتين ، نفس المرجع السابق ، ص 166 - 169.
[2] بن بلقاسم سفيان ، النظام المحاسبي الدولي وترشيد عمليات اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، ص 241.

ـ ولقد جاء المعيار "IAS 02 " ليحدد كيفية تقييم المخزون وقام بتقسيم التكاليف المتعلقة به وحدد المدمجة منها والمستبعدة حيث أن التكاليف المستبعدة من تكاليف التخزين والتكاليف الادارية.....كانت حسب المخطط المحاسبي الوطني كلها في تكلفة المخزون" دون استثناء لعناصر التبذير والهدر الناتجة عن الاستعمال غير الصحيح والمبالغ فيه للمواد والأعباء الأخرى ، والتي من المفروض أن تعتبر نفقات يجب تحميلها للدورة المسؤولة عنها ، كما لا يسمح المخطط بأن تستثنى تكاليف العطالة الناتجة عن الاستعمال غير الأمثل للطاقات الانتاجية من تكلفة المخزونات بادراجها ضمن تكاليف الفترة المعينة" وبالتالي كانت النتيجة تظهر في غير صورتها الحقيقية، وبتطبيق هذا المعيار في المؤسسات الجزائرية يتوجب عليها إعادة هيكلة تكلفة المخزون وفصل التكاليف وإعادة توزيعها ، وهذا ما يؤدي إلى تحمل المزيد منها بشكل منفصل عن تكلفة المخزون وبالتالي تتأثر النتيجة والمردودية المالية للمؤسسة.[1]

[1] بن بلقاسم سفيان ، نفس المرجع السابق ، ص 241.

**خلاصة الفصل :**

ـ تمكنا خلال هذا الفصل من اثبات اعتماد معايير المحاسبة الدولية وفي ظروف معينة يؤدي إلى تقلبات في النتيجة والأموال الخاصة وبالتالي تقلب في المردودية المالية ، نتيجة للخيارات والأبعاد الجديدة المتاحة وخاصة فيما يتعلق بالقيمة العادلة ، وإعادة التقييم ، إلا أنه لمن الصعب لما كان تحديد هذا الأثر في الواقع وخاصة في السنة الأولى من التطبيق حيث يتطلب ذلك درجة عالية من التحكم والمعرفة العميقة لمعايير المحاسبة الدولية.

ـ وتبين لنا ايضا أن نوع هذا الأثر وحجمه يختلف من معيار لآخر فهناك معايير أثرها شبه مؤكدة لأنها واجبة التطبيق وليس أمام المؤسسة خيار سوى اعتمادها كما هو الحال فيما يتعلق بالمعيار "IAS 38" وأخرى يعتمد تطبيق المعالجات الواردة فيها على خيارات المؤسسة مثل : نموذج إعادة التقييم وطرق ومعدلات الاهتلاك الواردة في المعيار "IAS 16" و "IAS 36" .

# الفصل الثالث

# دراسة ميدانية لمؤسسة رام سكر

**تمهيد :**

تطرقنا في الدراسة النظرية إلى دراسة المردودية المالية وكيفية حسابها وكذا المعايير المحاسبية الدولية واستنتاج الاثر المالي بعد تطبيق هذه المعايير، أما في هذا الفصل سنقوم بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي ، وذلك بدراسة ميدانية في شركة تكرير السكر غرب مدينة مزغران بولاية مستغانم وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

. المبحث الأول : تقديم المؤسسة Ram Sucre

. المبحث الثاني : عرض الميزانية وحسابات النتائج للمؤسسة .

. المبحث الثالث : تقديم نتائج الدراسة.

## المبحث الأول : تقديم المؤسسة Ram Sucre

تعتبر مؤسسة Ram Sucre من أبرز المؤسسات التي لها أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني بحيث ترجع هذه أهمية أساسا إلى الدور الكبير الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني من خلال عملية الانتاج وكذلك تشجيع المنتجات الوطنية وترقية النشاط الوطني .

### المطلب الأول : لمحة تاريخية لمؤسسة Ram Sucre

أنشئت وحدة مستغانم لتكرير السكر بتاريخ 16 ماي 1956 بالمرسوم الوزاري رقم CAB / 49 والقرار رقم 96/355/ 115D بتاريخ 23 ماي 1969.

تقع الوحدة في غرب مدينة مزغران على الطريق الرابط بين وهران ومستغانم وتشمل مساحة قدرها 10 هكتارات ، وساهم في انجاز الشركة الفرنسية BABCOCKFCB CAIL FIVE الشركة الإيطالية Rengiene حيث كان وضع الحجم الاسود الأساسي في سنة 1970 انطلقت العملية الانتاجية بها بتاريخ 1974/04/18 وبهدف من انشائها هو تكرير السكر الأحر المستورد من الخارج الانتاج السكر الموجه للاستهلاك المتمثل في :

. بقايا

. سكر أبيض مبلور بوزن 50 كلغ.

### 1. تعريف المؤسسة :

ـ إن هدف المؤسسة ذات الطابع الانتاجي وضعت أساسا لتكرير السكر الأحمر المستورد من الخارج لإنتاج السكر الموجه للاستهلاك ويقع المقر المركزي في خميس مليانة وتتركب من وحدات الانتاج وهي :

. معمل تكرير السكر بخميس مليانة .

. معدل تكرير السكر بمستغانم .

في 02 فيفري 2000 كان هناك تعديل وزاري فاستقلت لوحدها وحسب احصائيات 2001 وصلت القدرة الانتاجية للمؤسسة إلى :

. معالجة السكر الأحمر المقدر بـ 330 طن في اليوم.

. منتوج السكر الأبيض المبلور في الأكياس حجم 50 كلغ بقدر 100 طن في اليوم.

تهتم المؤسسة بالتموين، الإنتاج التمويل التكييف ، الترقية ، التسويق والتوزيع لكل مواد الصناعات الغذائية واستغلال وتسيير وتنمية نشاطات انتاج السكر .

ـ نظرا لصعوبة التمويل المواد الأولية (السكر الأحمر) التي تستورد بأكملها من الخارج وبالعملة الصعبة وبسبب الوضعية المالية للشركة لا تمتلك القدرة على تمويل ذاتها اصبح من الواضح ضرورة البحث عن الشريك ممول الشركة بالمواد الأولية حتى يمكنها العمل والإنتاج ويعطيها فرصة النهوض.

ـ اصبحت المؤسسة تتعامل مع القطاع الخاص بداية من سنة 2001 نظرا اتخلي الدولة من الدعم المالي والمادة الأولية ، حيث تعاملت المؤسسة في البداية مع شركات لحلف التجارة LIC والتعامل الثاني فقد كان مع مؤسسة شرفاوي للتجارة أما المتعامل الثالث فهو cevital ففي 2012 مؤسسة رام سكر ملك مجمع "برحال" "الغربي للاستيراد" المتكون من عدة شركات متخصصة في تكرير السكر استيراد المواد الغذائية ونقل البضائع، حيث تم تحويل الشركة من شركة عمومية إلى شركة اسهم وفق شروط معينة تم الاتفاق عليها ومن بين الشروط الأساسية :

. الاحتفاظ بالعمال.

. تسديد ديون الشركة.

. **الجدول (3. 1) : يبين تقديم تعريف مختصر للمؤسسة.**

| | |
|---|---|
| تسمية | معمل تكرير السكر RAMSUCRE |
| رمز النشاط التجاري | 107401 سكريات وتصفية. |
| قطاع النشاط. | الانتاج الصناعي. |
| عنوان | طريق مزغران رقم البريد 58 مستغانم. |
| شكل القانوني. | شركة ذات أسهم. |
| رأس المال. | 164 مليون دينار. |
| عدد أسهم. | 164000 سهم بمبلغ 1000 دينار أسهم. |
| نشاط الشركة. | تكرير السكر. |
| معلومات أخرى. | شركة ذات أسهم RAMSUCRE فرع من فروع مجمع "برحال" خاضعة لشركة الأم ذات الأسهم Amport WASTالتي تحقق 90 من راس مالها . |

**المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.**

**المطلب الثاني : أهداف المؤسسة ونظام عملها.**

**أولا : أهداف المؤسسة :** تهدف الشركة إلى تحقيق عدة أهداف منها :

. استثمار وتسيير وتنمية النشاطات انتاج السكر وكل النشاطات الصناعية الأخرى.

. ضمان التموين لتتمكن من تحقيق المخططات المتعددة فيما يخص الانتاج.

ـ ضمان بيع بضاعتها في اطار الأهداف المسطرة والتدابير المتخذة من قبل الحكومة فيما يخص التسويق.

. تنظيم وتطوير هياكل كل الصيانة بحيث ترتفع مردودية الانتاج.

ـ العمل على الاستفادة من التكنولوجية والأساليب الحديثة في العمل مما يسهل عمليات الانتاج والتسيير خلال عمليات التدريب والتنمية.

**ثانيا : نظام العمل في المؤسسة :** توظف الشركة 254 عامل منهم عمال دائمون وموقتون ونظام العمل في الشركة هو 24 سا / 24 سا لذلك فإن العمال مقسمين إلى أربع أفواج كل فوج يعمل 8 ساعات قانونية وتكون فترات العمل تتناوب كالتالي :

. فريق يعمل على الساعة السادسة صباحا إلى الثانية زوالا.

. فريق يعمل من الثانية زوالا إلى العاشرة ليلا.

. فريق يعمل من العاشرة ليلا إلى السادسة صباحا.

ـ أما الفوج الرابع فيكون في حالة راحة وهكذا يكون العمل طوال أيام الأسبوع دون توقف إذا توفرت المادة الأولية .

**المطلب الثالث : البنية التنظيمية للمؤسسة**

**يتكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة RAMSUCRE من عدة مديريات ومصالح كما هو موضح في الشكل التالي**

**الشكل (3 . 1) : الهيكل التنظيمي للمؤسسة**

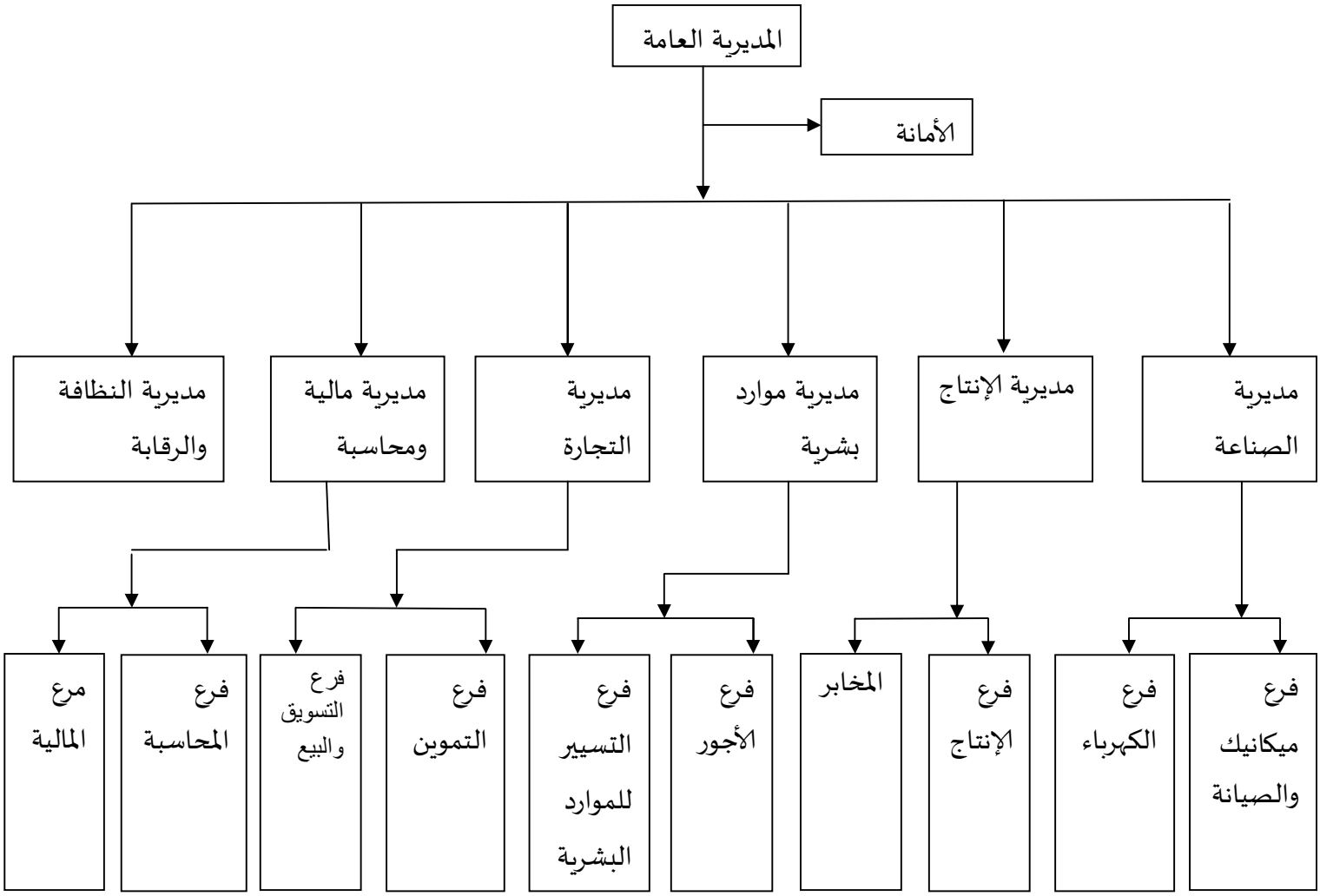


المصدر: المؤسسة رام سكر

من خلال التربص تم التطرق إلى مديرية المحاسبة والمالية ومن خلال هذا يمكن توضيح هيكل هه المصلحة كما يلي :

**الشكل (23) : هيكل تنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة .**

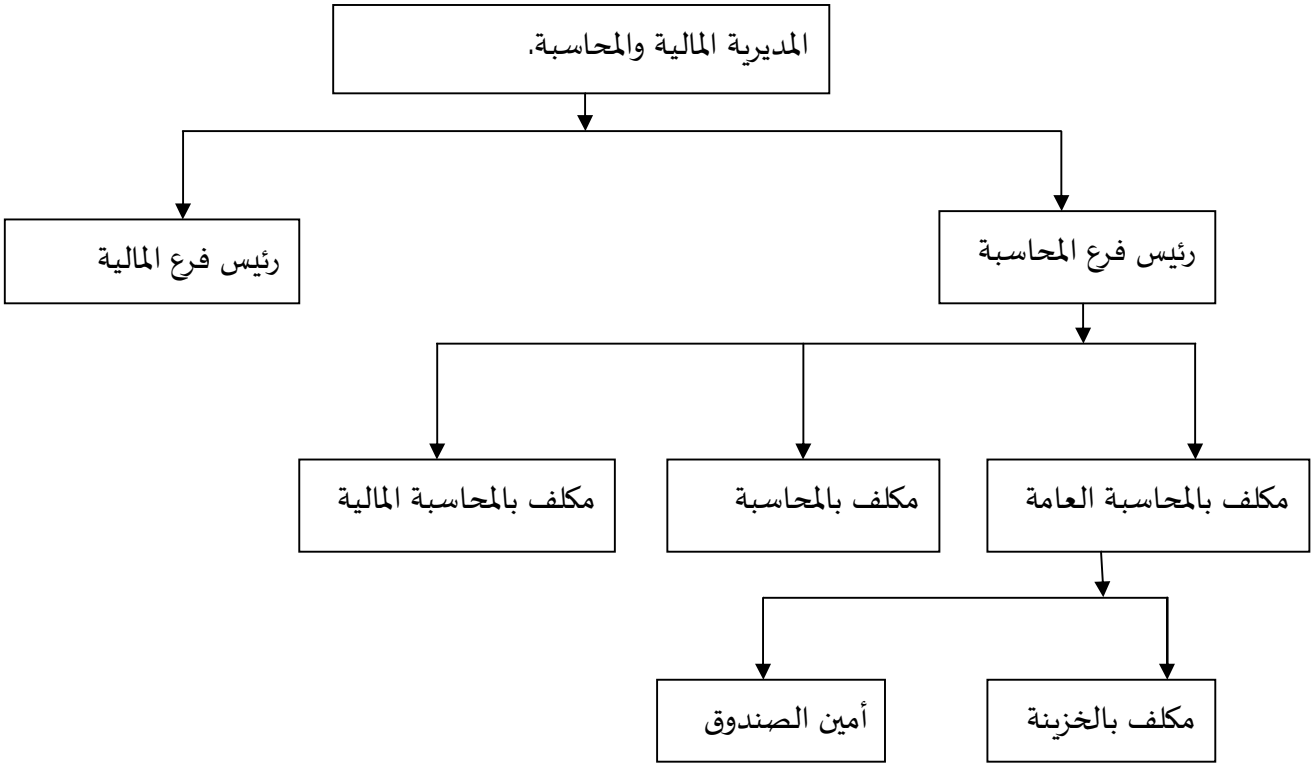


**المصدر:** المؤسسة رام سكر.

**. المبحث الثاني : عرض الميزانية وحساب النتائج لمؤسسة رام سكر.**

**. المطلب الأول : عرض الميزانية العامة للمؤسسة.**

ـ إن الشكل العام لميزانية مؤسسة رام سكر قد عرض وفقا لمتطلبات عرض القوائم المالية يتكون من جانبين : جانب الأصول وآخر جانب الخصوم كما هو موضح في الجدولين رقم (3ـ2) الذي يعرض ميزانية الأصول والجدول والجدول رقم (3.3) يعرض ميزانية الخصوم.

**الجدول رقم (23) الميزانية المحاسبية لجانب الأصول لسنتي 2016/2015 .**

| الأصول/السنوات | الاجمالي 2016 | اهتلاك وخسارة قيمة 2016 | الصافي 2016 | الصافي 2015 |
|---|---|---|---|---|
| أصول غير جارية | / | / | / | / |
| فارق الاقتناء تثبيتات معنوية تثبيتات عينية | 3174741990.32 | 1796074942.16 | 1378667048.16 | 1405785665.04 |
| تثبيتات قيد الانجاز | 20868548.67 | | 20868548.67 | 27251663.68 |
| تثبيتات مالية | | | | |
| سندات مقومة حسب طريقة المعادلة | | | | |
| مساهمات أخرى وحقوق لدى الغير | | | | |
| سندات أخرى مثبتة | | | | |
| قروض واصول مالية أخرى غير جارية | 282000.00 | | 282000.00 | 282000.00 |
| مجموع الاصول غير تجارية | 3195892538.99 | 1796074942.16 | 1399817596.83 | 1433319328.72 |
| أصول جارية | | | | |
| مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ | 79267054.17 | | 79267054.17 | 68278684.27 |
| حسابات دائنة واستخدامات مماثلة | | | | |
| الزبائن | 475148807.90 | 730696.30 | 474518111.60 | 350473385.65 |
| المدينون الآخرون | 17561600.86 | | 17561600.86 | 19998929.47 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الضرائب | 116403411.76 | | 116403411.76 | 86395749.24 |
| الاصول الجارية الأخرى الموجودات وما شابهها | | | | |
| توظيفات الأصول المالية الجارية الأخرى | | | | |
| الخزينة | 64671147.23 | | 64671147.23 | 82028728.68 |
| مجموع الأصول الجارية | 753152021.91 | 730696.30 | 752421325.62 | 607175477.31 |
| المجموع العام للأصول | 3949044560.91 | 1796805638.46 | 2152238922.46 | 2040494806.03 |

**المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة .**

**الجدول رقم (33) الميزانية المحاسبية لجانب الخصوم لسنة 2015 . 2016.**

| الخصوم / السنوات | صافي 2016 | صافي 2015 |
|---|---|---|
| رؤوس الأموال الخاصة | | |
| رأس المال الصادر | 164000000.00 | 164000000.00 |
| رأس المال غير المطلوب. | | |
| علاوات واحتياطات احتياطات مدمجة (1) | 799312.85 | 799312.85 |
| فوارق اعادة التقييم | 1042726860.00 | 1042726860.00 |
| فارق التقييم | | |
| نتيجة الصافية | 102110796.33 | 43943164.48 |
| الترحيل من جديد | 449490686.43 | 417243462.16 |
| حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الأقلية (1) | | |
| المجموع (1) | 1759127655.61 | 166712799.49 |
| الخصوم غير الجارية الاقتراضات والديون المالية | | 17500000.00 |
| ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) | 413219.47 | |
| ديون أخرى غير جارية (حقوق منح الامتياز) | | |
| مؤونات ومنتجات مسجلة مسبقا | 6719041.07 | 4544201.74 |
| مجموع الخصوم غير الجارية 2. | 7132260.54 | 22044201.71 |

| | | |
|---|---|---|
| الخصوم الجارية | | |
| موردون وحسابات ملحقة | 158448237.16 | 149323345.79 |
| ضرائب | 168950089.24 | 167809870.73 |
| ديون أخرى | 58580679.90 | 32604588.28 |
| خزينة الخصوم | | |
| مجموع الخصوم الجارية(3) | 385979006.30 | 349737804.80 |
| المجموع العام للخصوم | 2152238922.45 | 2040494806.03 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

**المطلب الثاني : عرض حساب النتائج.**

**. الجدول رقم ( 4.3) حساب النتائج (حسب الطبيعة) لسنة 2016 و 2015.**

| البيانات | الصافي 2016 | الصافي 2015 |
|---|---|---|
| مبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة. | 611694496.70 | 483880064.08 |
| تغيرات المخزون | | |
| الانتاج المثبت. | 4836406.11 | 8308756.36 |
| اعانات الاستغلال. | | |
| 1. إنتاج السنة المالية. | 616530902.81 | 492188820.44 |
| المشتريات المستهلكة | 185850340.49 | 140847602.94 |
| الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرة | 19869606.67 | 18396968.59 |
| 2. استهلاك السنة المالية. | 205719947.16 | 159244571.53 |
| 3. القيمة المضافة للاستغلال (1 . 2). | 410810955.65 | 332944248.91 |
| أعباء المستخدمين | 235363484.50 | 205249450.22 |
| الضرائب والمدفوعات المشابهة | 351815.26 | 319633.25 |
| 4. الفائض الاجمالي للاستغلال. | 175095655.89 | 127375165.44 |
| المنتجات العملياتية الأخرى | 663210.21 | 11228655.93 |
| الأعباء العملياتية الأخرى | 4825747.27 | 11234028.01 |
| المخصصات للاهتلاكات والمؤونات. | 43922688.65 | 91068073.08 |
| استرجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات | | 7639392.69 |
| 5. النتيجة العملياتية | 127010430.18 | 43941112.97 |
| المنتوجات المالية | 39205.95 | 505311.51 |
| الأعباء العملياتية | 476777.12 | 503260.00 |
| 6. النتيجة المالية | 437571.17 | 2051.51 |

| | | |
|---|---|---|
| 7. النتيجة العادية قبل الضرائب (5+7). | 126572859.01 | 43943164.48 |
| الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية<br>الضرائب المؤجلة (تغيرات) على النتائج العادية. | 24048843.21<br>413219.47 | |
| مجموع منتوجات الأنشطة العادية | 617233318.97 | 511562180.57 |
| مجموع أعباء الأنشطة العادية | 515122522.64 | 467619016.09 |
| 8. النتيجة الصافية على الأنشطة العادية. | 102110796.33 | 43943164.48 |
| العناصر غير العادية المنتوجات (يطلب بيانها).<br>العناصر غير العادية . الأعباء (يطلب بيانها). | | |
| 9. النتيجة غير العادية | | |
| 10. النتيجة الصافية للسنة المالية. | 102110796.33 | 43943164.48 |
| | | |
| حصة الشركة الموضوعة موضوع المعادلة في النتيجة الصافية. | | |
| 11. النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1). | | |
| ومنها حصة ذوي الأقلية (1). | | |
| حصة المجمع (1). | | |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

**المبحث الثالث : تقديم نتائج الدراسة.**

**المطلب الأول : تحليل جدول حسابات النتائج.**

في هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى تحليل جدول حسابات وذلك بالاعتماد على التحليل الأفقي ومجموعة من النسب (الربحية والمردودية).

**أولا : التحليل الأفقي لحساب النتائج :**

ـ من خلال التحليل الأفقي يمكننا من معرفة سلوك واتجاه البنود (عناصر حساب النتائج) المختلفة من خلال حساب تغير في القيمة المطلقة (مقدار التغير والنسبة المئوية على حد سواء ويتم توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

**الجدول رقم (3 . 5) :** حساب النتائج (حسب الطبيعة) لسنة 2016 و 2015.

| البيانات | الصافي 2016 | الصافي 2015 | مقدار التغير | نسبة التغير |
|---|---|---|---|---|
| مبيعات من البضائع والمنتجلت المصنعة | 611694496.70 | 483880064.08 | 127814432.7 | %26.41 |
| تغيرات المخزون | | | | |
| الانتاج المثبت. | 4836406.11 | 8308756.36 | 3472350.25 | % 41.79 |
| اعانات الاستغلال | | | | |
| 1. انتاج سنة مالية. | 616530902.81 | 492188820.44 | 124342082.37 | % 25.26 |
| المشتريات المستهلكة | 185850340.49 | 140847602.94 | 45002737.55 | % 31.95 |
| الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى | 19869606.67 | 18396968.59 | 1472638.08 | % 8.00 |
| 2. استهلاك السنة المالية | 205719947.16 | 159244571.53 | 46475375.63 | % 29.18 |
| 3ـ القيمة المضافة للاستغلال (1 . 2). | 410810955.65 | 332944248.91 | 77866706.74 | % 23.38 |
| أعباء المستخدمين. | 235363484.50 | 205249450.22 | 30114034.28 | % 14.67 |
| الضرائب والمدفوعات المشابهة. | 351815.26 | 319633.25 | 32182.01 | % 10.06 |
| 4. الفائض الاجمالي للاستغلال. | 175095655.89 | 127375165.44 | 47720490.45 | % 37.46 |
| المنتجات العملياتية الأخرى. | 663210.21 | 11228655.93 | 10570817.8 | % 94.14 |
| الأعباء العملياتية الأخرى. | 4825747.27 | 11234028.01 | 6408280.47 | % 57.04 |
| المخصصات للاهتلاكات والمؤونات. | 43922688.65 | 91068073.08 | 47145384.43 | % 51.76 |
| 5. النتيجة العملياتية. | 127010430.18 | 43941112.97 | 83069317.21 | % 65.40 |
| المنتوجات المالية | 39205.95 | 505311.51 | 466105.56 | % 92.24 |
| الأعباء المالية | 476777.12 | 503260.00 | 26482.88 | % 5.26 |
| 6. النتيجة المالية | 437571.17 | 2051.51 | | |
| 7ـ النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6) . | 126572859.01 | 43943164.48 | | |
| مجموع منتوجات الأنشطة العادية. | 617233318.97 | 511562180.57 | 105671138.4 | % 20.65 |
| مجموع أعباء الأنشطة العادية | 515122522.64 | 467619016.09 | 47503506.6 | % 10.15 |
| 8ـ النتيجدة الصافية للأنشطة | 102110796.33 | 43943164.48 | | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| العادية | | | | |
| 9. النتيجة غير العادية. | | | | |
| 10ـ النتيجة الصافية للسنة المالية . | 102110796.33 | 43943164.48 | | |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

**التحليل :** نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت ارتفاع في رقم الأعمال بمقدار 127814432.7 عن السنة السابقة هذا الارتفاع يكون راجع إلى ارتفاع حجم المبيعات والاسعار كما حققت أيضا ارتفاع في القيمة المضافة بمعدل 23.38 % مقارنة بالسنة 2015.أما فيما يخص النتائج الأخرى حققت المؤسسة ارتفاع فيها (النتيجة العادية قبل الضرائب النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة الصافية).

**ثانيا : نسبة الربحية :**

من بين أبرز الأهداف التي تسعى لتحقيقها المؤسسة نجد معدل الربحية ويلقى اهتماما متزايدا من قبل المساهمين والمستثمرين لأن الربحية تبقى ضمن أولويات أي نشاط اقتصادي يمكن إبراز أهمها كالتالي :

**1. نسبة ربحية المبيعات (الهوامش) :**

تهدف دراسة ربحية المبيعات لمعرفة مقدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال المبيعات حيث تتم دراسة الربحية من خلال النسب التالية :

**الجدول رقم (3 . 6) : حساب نسبة ربحية المبيعات.**

| البيان | العلاقة | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|
| نسبة هامش القيمة المضافة | القيمة المضافة / رقم الأعمال. | %0.688 | %0.671 |
| نسبة الفائض الخام للاستغلال | الفائض الخام للاستغلال/ رقم الأعمال | %0.263 | %0.286 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| نسبة نتيجة الاستغلال | نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال | %0.090 | %0.207 |
| نسبة النتيجة العادية قبل الضرائب | النتيجة العادية قبل الضرائب / رقم الأعمال. | %0.090 | %0.206 |
| نسبة هامش الربح الصافي | النتيجة الصافية / رقم الأعمال. | %0.090 | %0.166 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

. الشكل البياني التالي يوضح نسبة ربحية المبيعات الهوامش للمؤسسة متمثل في :

**الشكل رقم (3 . 3) يبين نسبة ربحية المبيعات (الهوامش) لسنة 2015 و 2016.**

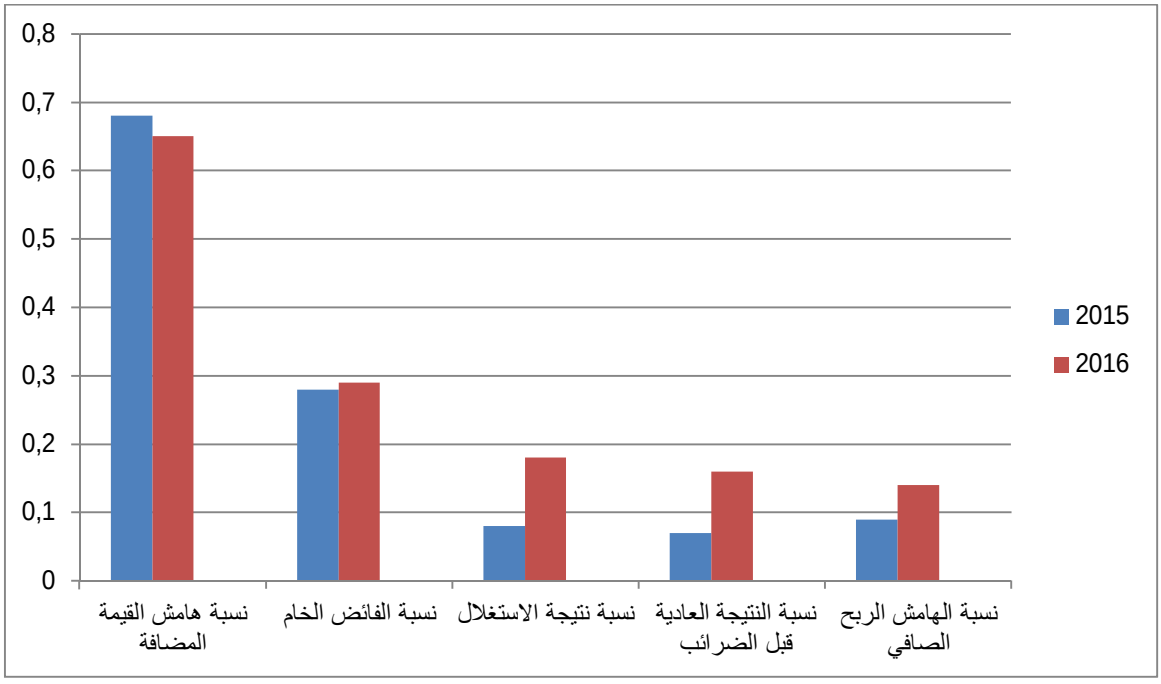


**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

**تحليل نسبة هامش القيمة المضافة :** تبين لنا هذه النسب انخفاض في قيمة هامش القيمة المضافة.

**ـ تحليل نسبة الفائض الخام للاستغلال :** يقدر معدل الفائض الخام للاستغلال بـ 0.263 في سنة 2015 بالمقارنة مع نسبة السنة 2016 التي تقدر بـ 0.286 وهذا يوضح بأن هناك ارتفاع في قيمة الفائض الاجمالي للاستغلال.

**ـ تحليل نسبة نتيجة الاستغلال :** يبين لنا الجدول بأن كل دينار من رقم الأعمال يحقق هامش قدرة 0.090 في سنة 2015 و 0.207 في سنة 2016 من نتيجة الاستغلال وبمقارنة هذه النسب مع النسبة السابقة وهذا يوضح بأن هناك ارتفاع في هامش نتيجة الاستغلال.

**ـ تحليل نسبة النتيجة العادية قبل الضرائب :** من خلال التحليل تبين لنا أن المؤسسة حققت هامش يقدر بـ 0.090 من خلال سنة 2015 و 0.206 خلال السنة 2016 من النتيجة الجارية قبل الضرائب من كل دينار من رقم الأعمال وهذا راجع إلى ارتفاع من النتيجة المالية.

**ـ تحليل نسبة هامش الربح الصافي :** تبين هذه النسب مقدار دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من النتيجة الصافية.

**2. حساب نسب المردودية :**

يوضح الجدول التالي مختلف نسب المردودية للمؤسسة محل الدراسة :

**الجدول رقم (3 . 7) : حساب المردودية لسنة 2015 و 2016 .**

| النسبة / السنة | العلاقة | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|
| المردودية المالية | النتيجة الصافية / الأموال الخاصة | 0.026 | 0.058 |
| المردودية الاقتصادية | الفائض الاجمالي للاستغلال / مجموع الأصول | 0.062 | 0.081 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

**ـ تحليل المردودية المالية :** من خلال الجدول تبين لنا أن المردودية المالية مرتفعة خلال سنة 2016 مقارنة بالسنة 2015 وهذا نتيجة ارتفاع النتيجة الصافية لتصل النسبة إلى 0.058 أي أن الدينار الواحد الذي يستثمره أصحاب رأس المال في المؤسسة يولد ربح قدره 0.058 دينار.

**ـ تحليل المردودية الاقتصادية :** من خلال الجدول يتضح لنا أن المؤسسة حققت مردودية اقتصادية خلال السنتين 2015 و 2016 حيث ارتفعت خلال السنة 2016 وهذا راجع إلى ارتفاع في الفائض الاجمالي للاستغلال.

الشكل البياني التالي يوضح المردودية الاقتصادية والمالية للمؤسسة :

الشكل رقم (3 . 4) : يبين المردودية للمؤسسة خلال الفترة 2015 و 2016.

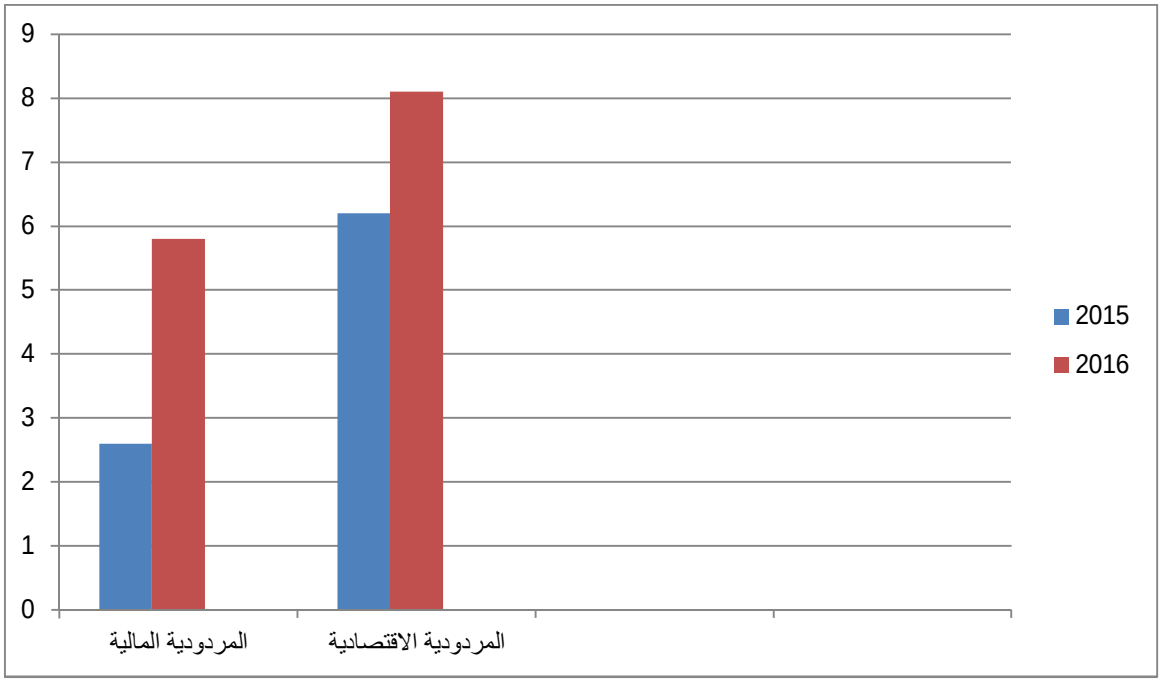


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

**المطلب الثاني : أثر تطبيق معايير المحاسبية الدولية على المردودية المالية امؤسسة Ram Sucre**

ـ يتضح لنا أن مؤسسة "Ram Sucre" تبنت بعض المعايير لكن تطبيقها كان جزئيا ويحوي العديد من التناقضات حيث اقتصر على تصحيح بعض الأخطاء المحاسبية والتي ظهرت بعد مراجعة الحسابات واقتصر أيضا على الاحتفاظ ببعض القواعد والمعالجات السابقة والمقبولة من طرف هذه المعايير مثل تقييم التثبيتات بالتكلفة التاريخية وتسجيل اهتلاكها خطيا في حين تم اغفال تطبيق البنود، مثل إعادة النظر في الاهتلاكات والتسجيل حسب المركبات وتقييم المخزونات، ولم يتم اجراء أي تعديلات لطرق الاهتلاك أو أي اعادة تقييم للتثبيتات .

ـ حيث في سنة 2016 حققت المؤسسة نتائج إيجابية ولم تكن هناك أي خسائر لهذه السنة وبالتالي كانت هناك مردودية مالية جيدة ، كما لم يتم تبني اي معيار.

**خلاصة الفصل :**

حاولنا في هذا الفصل تطبيق ما درسناه في الجانب النظري على مؤسسة رام سكر ، حيث قمنا بحساب مختلف نسب المردودية وما مدى أهميتها في المؤسسة الاقتصادية وكذا اظهار مختلف الآثار لتطبيق معايير المحاسبة الدولية على مردوديتها المالية، والتي تبين أنها كانت آثار طفيفة وهذا راجع لاقتصار التحول إلى الجانب الشكلي فقط والتطبيق الجزئي للمعايير.

# خاتمة

**الخاتمة :**

ـ من خلال حساب وتحليل المردودية المالية وتبيان أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تسمح بدراستها يتجلى لنا أن للمردودية المالية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية للمؤسسات حيث تعتبر الأساس والمنبع الرئيسي للمساهمين وللمؤسسة في معرفة مكانتها الاقتصادية في السوق وتوجهاتها المستقبلية من خلال التعرف على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عوائد، ومردود مالي واقتصادي من استخدامها للأصول أو الأموال المستثمرة المتاحة لديها.

ـ وتجدر الاشارة هنا إلى موضوع حساب المردودية المالية للمؤسسة من المواضيع البارزة في نظام اقتصاد السوق الذي لا يضمن البقاء والاستمرار إلا للمؤسسات التي تتمتع بمردودية مالية عالية أو كافية تسمح لها بتغطية الأخطار المترتبة عنها، وأن تكون هذه المردودية مستديمة حتى تضمن لها امكانية تحقيق النمو والتوسع الذي يضمن لها البقاء والاستمرار في محيط المنافسة الشديدة حتى تتمكن من الحفاظ على حصتها السوقية وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول بأنها تتمتع بأداء اقتصادي ومالي جيد.

ولكن وفقا للمعايير المحاسبية الدولية وبتطبيقها في المؤسسات سيكون هناك تغير وتقلب في المردودية المالية للمؤسسات، حيث قد تظهر هذه النسبة بمستويات مظللة لا تعكس المردودية المالية الحقيقية الناتجة عن النشاط العادي للمؤسسة وهذا راجع للتذبذب الحاصل في النتيجة والأموال الخاصة ، وبالتالي سيؤثر ذلك على قرارات المساهمين والمستثمرين خاصة وإن كانوا غير ملمين بالمعايير الدولية ومختلف القواعد والمعالجات المحاسبية المتعلقة بها.

ونحاول فيما يلي أن نستخلص النتائج التي توصلنا إليها سواء في الجانب النظري أو التطبيقي مع الرجوع إلى الفرضيات التي سبق طرحها في بداية الدراسة وتم التوصل إلى النتائج التالية :

**الفرضية 1:** إن المردودية المالية هي عبارة عن الربح أو المردود المالي الناتج عن الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة المتاحة من أجل تعظيم ثروة الملاك وتسديد مختلف الالتزامات والديون وتحقيق الاستمرارية والنمو والقدرة على فرض الوجود عن طريق تحقيق الاستقلالية المالية.

**الفرضية 2:** المعايير المحاسبية عبارة عن معايير وتفسيرات تصدر عن مجلس معايير المحاسبية الدولية وتشمل المعايير والقواعد الوصفية والتوجيهات اللازمة التي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام، كما أنها توجه الأنظمة المحلية نحو توحيد الممارسات والمبادئ على المستوى الدولي من أجل رفع الحدود عن حركة الأموال والأعمال في العالم.

**الفرضية 3:** يظهر الأثر المالي المحتمل للمعايير المحاسبية الدولية من خلال التقلبات الحاصلة في النتيجة والأموال الخاصة، والناتجة عن الاختلافات بين القواعد المحلية ونظيرتها الدولية، لكنه من الصعب تحديد هذا الأثر بدقة نظرا للخيارات المتعددة المتاحة في المعالجات التي تجيزها المعايير، كما أنه قد يختلف نوع هذا الاثر أو حجمه من مؤسسة لأخرى.

**. نتائج الدراسة :**

ـ المردودية المالية الجيدة تزيد من نمو المؤسسة وتعزز استقلاليتها المالية وعدم الخضوع لشروط الغير.

ـ تعتبر المردودية المالية من أهم المؤشرات التي تقيس فعالية المؤسسة حيث تبنى على أساسها كثير من القرارات الهامة والإستراتيجية ، كما تعتبر عنصر جذب لرؤوس الأموال والمستثمرين وبالتالي وجب مراقبتها باستمرار وملاحظة تغيراتها وهذا لضمان استمرار نشاط المؤسسة وحماية مستقبلها.

ـ توفير معدل كاف من المردودية يؤدي إلى زيادة امكانيات المؤسسة في النمو والتوسع كما يسمح لها بمواجهة الأخطار الاقتصادية والمالية المحتمل أن تقع فيها المؤسسة في المستقبل.

ـ ضرورة وحتمية القيام بتحليل ودراسة المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أعلى مستويات من المردودية من أجل تحقيق أداء مالي متميز.

ـ إن الانتقال إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية وتطوير المعاملات العابرة للحدود والتمركز في مختلف أنحاء العالم بفضل التجانس الكبير الذي تقدمه هذه المعايير.

ـ إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسة الواردة في الدراسة (رام سكر) لم يكن ذا أثر كبير على مردوديتها المالية ولا على محدداتها (الأموال الخاصة النتيجة) وهذا لأن المؤسسات الجزائرية لم تأخذ بعين الاعتبار الفلسفة الجديدة التي انتقلت بنا من المعالجات المحاسبية البسيطة إلى الأحكام والتقديرات المحاسبية الديناميكية .

. أن تبني معايير المحاسبة من طرف الشركات الجزائرية قد يكون له أثر كبير على وضعيتها المالية.

**اقتراحات وتوصيات :**

. ضرورة مراقبة ومتابعة التغيرات في المردودية المالية والعناصر المكونة لها.

. للمردودية المالية دور فعال في تحسين أداء المؤسسة .

ـ يجب على المؤسسة استخدام التقنيات الحديثة في التسيير بغية الوصول إلى التسيير الجيد لضمان البقاء والاستمرار.

ـ ضرورة اجراء تغيرات جذرية في مختلف جوانب الاقتصاد وليس فقط في الممارسات المحاسبية، وهذا حتى تلعب معايير المحاسبة الدولية دورها الحقيقي الذي وجدت من أجله.

# قائمة المراجع

**قائمة المراجع باللغة العربية :**


1 ـــــ إلياس ساسي يوسف قريشي ، التسيير المالي والإدارة المالية ، الطبعة الأولى دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006.

2ـ أحمد حلمي جمعة ، المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2015.

3ـ أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

4ـ أحمد محمد أبو شمالة ، معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2010.

5ـ أمين السيد أحمد لطفي ، المحاسبة الدولية الشركات المتعددة الجنسيات ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2004.

6ـ أمين السيد احمد لطفي ، المراجعة الدولية وعولمة أسواق راس المال ، الدار الجامعية ، الغسكندرية ، 2005.

7ـ جليل كاظم ، مدلول العارضي ، الإدارة المالية المتقدمة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2014.

8 . جميل أحمد توفيق، أساسيات الادارة المالية دار النهضة العربية ، بيروت ، بدون طبعة.

9 ـــــ حسن القاضي مأمون حمدان ، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2008.

10ـ حسن عمر محمد ، سعد الساكني ، معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية مركز الكتاب الأكاديمي ، عملن ، الطبعة الأولى ، 2015.

11 ـــــ حسين يوسف القاضي ، سمير معذى الريشاني ، موسوعة المعايير المحاسبية معايير اعداد التقارير المالية ، عرض البيانات المالية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان الطبعة الأولى ، 2012.

12 ـــــ حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2004.

13 ـــــ حنفي عبد الغفار، اساسيات الادارة المالية دراسات الجدوى، تحليل مالي هيكل راس المال بيانات توزيع الأرباح، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2003.

14 ـــــ خالد جمال جعرات ، معايير التقارير المالية الدولية ، اثراء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن ، 2008.

15 ـــــ دريد درغام ، اساسيات الإدارة المالية الحديثة ، الجزء الأول الطبعة الأولى ، دار الرضا للنشر ، 1999.

16 ـــــ سعيد فرحات جمعة ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال "التحديات الراهنة" دار النشر الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2000.

17 ـــــ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود الجزائر، الجزء الأول ، 2008.

18 . شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS – IFRS الجزء الثاني ، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود ، نهج باب عزون ، الجزائر.

19 ـــــ طارق عبد العال حماد ، معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها رحلات عملية محلولة، الجزء 02 ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2008.

20 - عبد الرزاق بن حبيب ، اقتصاد وتسيير المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة ، 2006.

21 ـــــ عبد الله قويدر الواحد، ناصر دادي عدون ، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية ، دار المحمدية ، الجزائر.

22. علي عباس ، الإدارة المالية ، اثراء للنشر والتوزيع ، عمان الطبعة الأولى ، 2008.

23 ـــــ فارس جميل الصوفي ، المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، عمان الطبعة الأولى ، 2014.

24 . لخضر علاوي ، معايير المحاسبة الدولية IFRS – IAS الصفحات الزرقاء .

25 . مبارك لسوسي ، التسيير المالي ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، 2012.

26 ـــــ مجيد الكرخي ، تقويم الأداء باستخدام البنية المالية ، دار المناهج للنشر ، الطبعة الأولى ، 2007.

27 . محمد بوتين ، المحاسبة المالية ومعاييرها المحاسبية الدولية الصفحات الزرقاء .

28 ـــــ محمود محمد عبد ربه ، المعايير المحاسبية المصرية ومشكلات التطبيق، جامعة عين الشمس ، بدون طبعة ، 2006.

29 - ناصر دادي عدون ، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي ، دار المحمدية الجزائر الطبعة الأولى ، 2008.

30 - وليد ناجي الحيالي ، الاتجاهات المعاصرة في التحلي المالي منهج علمي وعملي متكامل، الوراق للنشر والتوزيع، 2004.

**المجلات :**

1 ـــــــ هواري سويسي ، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة ، مجلة الباحث ، العدد 7 بورقلة ، الجزائر 2009 / 2010.

**. المذكرات والأطروحات :**

1- بكطاش فتيحة ، دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة (حالة الجزائر) أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2011.

2-ـ بن بلقاسم سفيان ، النظام المحاسبي المالي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية رسالة مقدم ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشرورة) ، جامعة الجزائر ، 2010.

3-ـ بوطغان حنان ، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير والاقتصاد، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات جامعة أوت 1955 ، سكيكدة 2007.

4- شملال نجاة ، التدقيق المحاسبي أثره على مردودية المؤسسة نيل شهادة ماستار في العلوم التجارية وعلوم التسيير والاقتصاد، فرع تدقيق ومراقبة التسيير جامعة مستغانم 2014.

5-ـ مغريش هارون ، دور المراجعة الداخلية في تحسين المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية ، نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، فرع تدقيق محاسبي ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2012.

. **القرارات :**

1 ـــــ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 ، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

. **قائمة المراجع باللغة الفرنسية :**

1- Michelle levaseur , aimable quintar , finance , 3 eme edition , econcemica .

2- patrick piget , gestion Financiere de l'entreprise , 2eme eclition , economica , paris , France , 2005.

# الملخص

الملخص :

يتمحور موضوع هذه الدراسة حول ضرورة دراسة وتحليل المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية لأنها تعتبر من أهم النسب التي على اساسها المؤسسة لذلك تتنامى الحاجة إلى دراسة وتحليل المردودية المالية للمؤسسة وهذا بالاعتماد على مختلف المؤشرات وذلك من أجل تقديم الصورة المالية الحقيقية للمؤسسة والتنبؤ بمستقبلها المالي ، حيث قد يكون هناك آثار محتملة على محددات المردودية المالية (النتيجة- الأموال الخاصة) وهذا راجع إلى تبني معايير المحاسبة الدولية في المؤسسات الجزائرية ، وذلك من خلال المقارنة بين المعالجات الجديدة التي أتت بها هذه المعايير وما كان معمول به سابقا في المخطط الوطني ، ثم جاءت بعد ذلك الدراسة الميدانية لمؤسسة "رام سكر" في محاولة للإعطاء صورة أكثر وضوحا عن ما تم تناوله نظريا وما مدى امكانية تحققه على أرض الواقع.

الكلمات المفتاحية : المردودية المالية ، النتيجة ، الأموال الخاصة ، معايير المحاسبة الدولية .

Résumé:

étude centrée sur le sujet sur la nécessité d'étudier et d'analyse de la rentabilité financière de l'institution économique, car il est l'un des ratios les plus importants sur la base duquel l'institution si besoin croissant d'étudier et d'analyser la rentabilité financière de l'institution et cela en fonction des différents indicateurs afin de fournir la véritable situation financière de l'institution et de prévoir son avenir financier, où vous pouvez Il y a des effets potentiels sur les déterminants de la rentabilité financière (résultat - fonds privés), en raison de l'adoption de normes comptables internationales dans les institutions algériennes, en comparant les nouveaux traitements qui ont abouti à ces normes, Auparavant, dans le plan national, puis il est venu après l'étude sur le terrain

de la Fondation « Ram Sugar » pour tenter de donner une image plus claire de ce qui a été abordé dans la théorie et ce que la possibilité obtenue sur le terrain.

Mots-clés: rentabilité financière, résultat, private equity, normes comptables internationales.